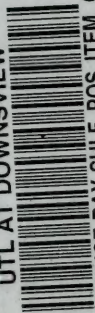


UTL AT DOWNSVIEW



D RANGE BAY SHLF POS ITEM C
39 10 13 07 10 020 7

PLEASE DO NOT REMOVE
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

BP	Ibn Hajar al-'Asqalani, Ahmad
135	ibn 'Ali,
.5	Nukhbat al-fikar fi
I24	mustalah ahl al-athar
1862	

Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmad ibn Ali

نخبة الفكر في مصطلح اهل الأثر

وشرحها

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر

Nukhbat al-Fikar fi mustalahi ahli al-athar

للمحافظ شهاب الدين احمد بن علي بن حجر العسقلاني

صححه

کپتان ولیم ناسو لیس الابرلندی

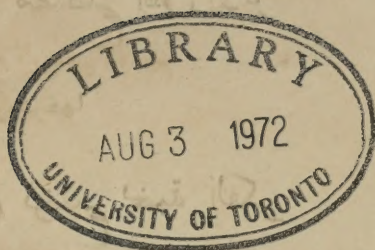
والمولوي عبد الحق والمولوي غلام قادر

طبع باهتمام

امیاتک موسیعی آن بنگال

في

کالج پریس



BP

135

I24

1862

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا * و صلى الله على سيدنا محمد
الذي أرسله للناس بشيرا ونذيرا * وعلى آل محمد و صحبه
وسلم تسليما كثيرا * اما بعد * فان التصانيف في اصطلاح اهل
الحديث قد كثرت وبسطت واختصرت فمالني بعض الاخوان
ان الخص له المهم من ذلك فاجبته الى سؤاله رجاء الاندراج في
تلك المسالك - فاقول أخبر اما ان يكون له طرق بلا عدد معين او
مع حصر بما فوق الثنتين او بهما او بواحد فالاول المتواتر وهو المفيد
للعلم اليقيني بشروطه و الثاني المشهور وهو المستفيض على رأى
و الثالث العزيز و ليس شرطا للصحيح خلافا لمن زعمه و الرابع
الغريب و كلها سوى الاول آحاد و فيها المقبول و المردود لتوقف
الاستدلال بها على البحث عن احوال روايتها دون الاول وقد يقع فيها
ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار ثم الغرابة اما ان تكون

في اصل السند أولا فالاول الفرد المطلق و الثاني الفرد النسبي و يقل
 إطلاق الفرد عليه و خبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند
 غير معطل و لا شان هو الصحيح لذاته و يتفاوت رتبة بتفاوت
 هذه الاوصاف و من ثم قدم صحيح البخارى ثم مسلم ثم
 شرطهما فان خف الضبط و احسن ذاته و بكثرة طرقة يُصحح
 فان جُمعا فليتردد في الناقل حيث التفرّد و الا في اعتبار اسنادين
 و زيادة راويهما مقبولة ما لم تقع منافية لمن هو اوثق فان خولف
 بالراجح فالراجح المحفوظ و مقابله الشاذ و ان وقعت مع اضعف
 فالراجح المعروف و مقابله المذکور الفرد النسبي ان وافقه غيره
 فهو المتابع و ان وجد متن يشبهه فهو الشاهد و تتبع الطرق لذاك
 هو الاعتبار ثم المقبول ان سلم من المعارضة فهو المحكم و ان عورض بمثله
 فان امكن الجمع فهو مختلف الحديث أولا و ثبت المتأخر فهو
 الناسخ و الآخر المنسوخ و الا فالترجيح ثم التوقف ثم الدرد و اما ان
 يكون اسقط او طعن فالسقط اما ان يكون من مبادئ السند من
 مصنف او من آخره بعد التابعي او غير ذاك فالاول المعلق و الثاني
 المرسل و الثالث ان كان باثني فساعد مع التوالي فهو المعضل

(٤) ن - الفردية (٥) ن - يتفاوت رتبة بهذه الاوصاف

(٦) ن - او ثبت

والا فالمنقطع ثم السقط قد يكون واضحا او خفيا فالاول يدرك بعدم التلاقي
ومن ثم احتيج الى التاريخ والثاني المئس ويرد بصيغة تحتمل
اللقاء كعن وقال وكذا المرسل الخفي من معاصرهم يلق ثم الطعن
اما ان يكون لكذب الراوي او تهمة بذلك او فحش غلطه او غفلته
او فسقه او وهمة او مخالفة او جهالة او بدعته او سوء حفظه فالاول
الموضوع والثاني المتروك والثالث المنكر على راي وكذا الرابع
والخامس ثم الوهم ان اطلع عليه باقراءن وجمع الطرق فانه لعل
ثم المخالفة ان كانت بتغيير السياق فمدرج السناد او بدسج موقوف
بمرفوع فمدرج المتن او بتقديم و تاخير فالمقلوب او بزيادة راو فالمزبد
في متصل الاسانيد او بابداله ولا مرجح فالمضطرب وقد يقع الابدال
عمدا امتحانا او بتغيير حرف او حروف مع بقاء السياق فالمصحف
والمحرف ولا يجوز تعدد تغيير المتن بالنقص والمراد الا اعالم
بما يحيل المعنى فان خفي المعنى احتيج الى شرح الغريب
وبيان المشكل ثم الجاهالة وسببها ان الراوي قد تكثر نعوته فيذكر
بغير ما اشتهر به لغرض وصنفوا فيه الموضح وقد يكون مقلا فلا يكفر
الاخذ عنه وفيه الوحدان او لا يسمى اختصارا وفيه المبهمات ولا يقبل
المبهم واوابهم بلفظ التعديل على الاصح فان سمي وانفرد واحد عنه
فمجهول العين او اثنان فصاعدا ولم يوثق فمجهول الحال وهو المستور
ثم البدعة اما بمكفر او بمفسق فالاول لا يقبل صاحبها الجمهور والثاني

يقبل من لم يكن داعية في الاصح الا ان روى ما يقوي بدعته فيرد
على المختار وبه صرح الجوزجاني شيخ النسائي ثم سوء الحفظ ان كان
لازما فالشاذ على راي او طاريا فالمختلط ومتى توبع السيئ
الحفظ بمعتبر وكذا المستور والمرسل والمدّاح صار حديثهم حسنا
لا لذاته بل بالمجموع ثم الاسناد اما ان ينتهي الى النبي صلى الله
عليه وسلم اما تصريحاً او حكماً من قوله او فعله او تقريره او الى
اصحابي كذاك وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً
به ومات على الاسلام ولو تخللت ردة في الاصح او الى التابعي
وهو من لقي الصحابي كذاك فالاول المرفوع والثاني الموقوف
والثالث المقطوع ومن دون التابعي فيه مثله ويقال للاخيرين
الاثر والمسند مرفوع صحابي بسند ظاهرة الاتصال فان قلّ عدده
فاما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى امام ذي
صفة عليّة كشعبة فالاول العلو المطلق والثاني النسبي وفيه الموافقة
وهي الوصول الى شيخ احد المصنفين من غير طريقة وفيه
البديل وهو الوصول الى شيخ شيخه كذاك وفيه المساواة وهي استواء
عدد الاسناد من الراوي الى آخره مع اسناد احد المصنفين وفيه
المصافحة وهي الاستواء مع تلميذ ذاك المصنف و يقابل العلو

باقسامه الذنول فان تشارك الراوي و من روي عنه في امر مثل الحسن
 و الملقى فهو الاقران و ان روى كل ^١ مذهبا فالمديح و ان روى
 عن دونه فالأكبر عن الأصغر و منه الآباء عن الأبناء و في عكسه كثرة
 و منه من روى عن أبيه عن جده و ان اشترك اثنان عن شيخ و تقدم
 موت احدهما فهو السابق و اللاحق و ان روى عن اثنين متفقين
 الاسم و لم يتميزا فباختصاصه باحدهما يتبين المهمل و ان جحد^(١)
 الشيخ مرويه جزما رد او احتملا قبل في الاصح و فيه من حدث
 ونسي و ان اتفق الرواة في صيغ الاداء او غيرها من الحالات
 فهو المسلسل و صيغ الاداء سمعت و حدثني ثم اخبرني و قرأت
 عليه ثم قرئ عليه و انا اسمع ثم انبأني ثم ناولني ثم شافهني
 ثم كتب الي ثم عن و نحوها فالاولان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ
 فان جمع الراوي فهو مع غيره و اولها اصرحها و ارفعها ما في الاملاء
 و الثالث والرابع لمن قرأ بنفسه فان جمع فهو كالخامس و انباء
 بمعنى الاخبار الا في عرف المتأخرين فهو للاجازة كمن و عنونة المعاصر
 محمولة على السماع الا من المداس و قيل يشترط ثبوت لقائهما
 و لومرة وهو المختار و اطلقوا المشافهة في الاجازة المتلفظ بها و الكتابة
 في الاجازة المكتوب بها واشتروا في صحة المذارة اقترانها بالاذن بالرواية

و هي ارفع انواع الاجازة وكذا اشتراطوا الـذن في الوجدادة والوصية
 بالكتاب والاعلام والا فلا عبدة بذلك كـالاجازة العامة وللمجهول و
 للمعدوم على الاصح في جميع ذلك ثم الرواة ان اتفقت اسمائهم
 واسماء آبائهم فصاعدا و اختلفت اشخاصهم فهو المتفق والمفتـرق وان
 اتفقت الاسماء خطأ و اختلفت نطقا فهو المؤتلف والمختلف وان
 اتفقت الاسماء و اختلفت الـباء او بالعكس فهو المتشابه وكذا ان
 وقع ذلك الاتفاق في الاسم واسم الاب والاختلاف في النسبة ويتركب
 منه ومما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق والاشتباه الا في حرف
 او حرفين او بالتقديم والتاخير او نحو ذلك *

خاتمة

ومن المهم معرفة طبقات الرواة ومواليدهم ووفياتهم وبلدانهم
 واحوالهم تعديلا وتجريحا و جهالة و مراتب الجرح واسوأها الوصف
 بانعل كاذب الناس ثم دجال او وضاع او كذاب واسهلها لين او
 سديع اـحفظ ارفيه ادنى مقال و مراتب التعديل و ارفعها الوصف
 بانعل كوثق الناس ثم ما تؤكد بصفة او صفتين كثرة ثقة او ثقة حافظ
 و ادناها ما اشعر بالقرب من اسهل التجريح كشيخ و تقبل التزكية
 من عارف باسبابها ولو من واحد على الاصح و اـجرح مقدم على
 التعديل ان صدر مبينا من عارف باسبابه فان خلا عن تعديل قبل
 مجمل على المخـذار ومعرفة كفى المسهدين واسماء المكنين ومن اسمه

كنيته ومن اختلف في كنيته ومن كثرت كناه او نعوته ومن وافقت
 كنيته اسم ابيه او بالعكس او كنيته كنية زوجته او وافق اسم شيخه
 اسم ابيه ومن نسب الى غير ابيه او امه او الى غير ما يسبق الى
 الغيم ومن اتفق اسمه واسم ابيه وجده او اسم^(٢) شيخه وشيخ شيخه
 فصاعدا ومن اتفق اسم شيخه والراوى عنه ومعرفة الاسماء المجردة
 والمفردة والمكنى واللقاب والانساب الى القبائل والى الاوطان بلادا
 او ضياعا او سككا او مجاورة والى الصنائع والحرف ويقع فيها الاتفاق و
 الاشتباه كالاسماء وقد تقع الغبا ومعرفة اسباب ذلك ومعرفة الموالي
 من الاعلى ومن الاسفل بالرق او بالحلف ومعرفة الاخوة والاخوات
 ومعرفة ادب الشيخ والطالب ومن التحمل والاداء وصفة كتابة
 الحديث وعرضه وسماعه واسماعه والرحلة فيه وتصنيفه اما
 على المسانيد او على البواب او على العلل او على الاطراف
 ومعرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضى
 ابي يعلى (بن) الفراء وصنفوا في غالب هذه الانواع وهى نقل
 محض ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل فليراجع لها مبسوطاتها
 والله الموفق والهادي لالة الاهو *

(٢) ن - اسم الراوى واسم شيخه

بسم الله الرحمن الرحيم

[الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا • -] حيا قبوما سميعا
 بصيرا - و اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و اكبره تكبيرا -
 [و صلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس] كافة [بشيرا
 و نذيرا * و على آل محمد و صحبه و سلم تسليما كثيرا • اما بعد
 فان التصانيف في اصطلاح اهل الحديث - قد كثرت * [لائمة في القديم
 و الحديث - فمن صنف في ذاك القاضى ابو محمد الرامهرمزي
 كتابه المحدث الفاصل لكنه لم يستوعب - و الحاكم ابو عبد الله
 النيسابوري لكنه لم يهذب و لم يرتب - و تلامه ابو نعيم الاصفهاني فعمل
 على كتابه مستخرجا و ابقى اشياء للمعتقب - ثم جاء بعدهم
 الخطيب ابو بكر البغدادي و صنف في قوانين الرواية - كتابا سماه
 الكفاية - و في آدابها كتابا سماه الجامع - لآداب الشيخ و السامع -
 و قل من فنون الحديث الا و قد صنف فيه كتابا مفردا فكان كما

قال الحافظ ابو بكر بن نقطة كل من انصف علم ان الحديثين بعد
الخطيب عيال على كتبه ثم جاء بعض من تاخر عن الخطيب - فاخذ
من هذا العلم بنصيب - فجمع القاضي عياض كتابا لطيفا سماه الالماع -
(٢) (في معرفة اصول الرواية وتقعيد السماع -) و ابو حفص الميائجي جزءا
سماه ما لا يسع الحديث جهله و امثال ذلك من التصانيف التي
اشتهرت - [و بسطت] ليتوفر علمها . واختصرت * - [ليتيسر فهمها الى
ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين ابو عمرو عثمان ابن الصلاح
عبد الرحمن الشهر زوري نزيل دمشق فجمع لما ولي تدريس الحديث
بالمدسة الاشرفية كتابه المشهور فهدب فزونه و املاه شيئا بعد شيعي
فهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب و اعتنى بتصانيف
الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها - و ضم اليها من غيرها
نخب فوائدها - واجتمع في كتابه ما تفرق في غيره - فهذا عكف الناس
عليه و ساروا بسيرة - فلا يحصى كم ناظم له و مختصر - و مستدرک عليه
و مقتصر - و معارض له و منتصر - [فسالني بعض الاخوان ان اخلص
له المهم من ذلك *] فلخصته في اوراق لطيفة سميتها نخبة الفكر في
مصطلح اهل اثر على ترتيب ابكرته - و سبيل انتهجته - مع ما ضمت
اليه من شوارد الفرائد - و زوائد الفوائد - فرغب الي ثانيا ان اضع عليها

شرحا يحل رموزها - ويفتح كنوزها - ويوضح ما خفي عن المبتدئ من
 ذاك - [فاجنبته الى مواله رجاء الاندراج في تلك المسالك -] فبالغت في
 شرحها في الايضاح والتوجيه - ونهيت على خبايا زواياها لان صاحب
 البيت ادري بما فيه - وظهر لي ان ايراد على صورة البسط اليق - و
 دمجها من توخيها وفق - فسلكت هذا الطريق القليل السالك - [فاقول]
 طالبا من الله التوفيق فيما هناك - [اخبر] عند علماء هذا الفن
 مرادف للحديث وقيل الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم و اخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل لمن يشتغل
 بالترابيح وما شاكلها الاخباري ومن يشتغل بالسنة النبوية الحديث
 وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق فكل حديث خبر من غير
 عكس و عبر ههنا بالخبير ليكون اشمل فهو باعتبار وصوله اليها
 [اما ان يكون له طرق] اي اسانيد كثيرة ان طرقا جمع طريق و فعيل
 في الكثرة يجمع على فعل بضمين وفي الجملة على انعلة و المراد
 بالطرق الاسانيد و اسناد حكاية عن طريق المتن و تلك الكثرة احد
 شروط التواتر اذا وردت [بلا] حصر [عدد معين] بل تكون العادة
 قد احوالت تواطؤهم على الكذب وكذا وقوعه منهم تغافا من غير قصد
 فلا معنى للعيين العدد على الصحيح ومنهم من عينه في الربعة وقيل
 في الخمسة وقيل في السبعة وقيل في العشرة وقيل في اثني عشر
 وقيل في اربعين وقيل في السبعين وقيل غير ذاك وتمسك كل قائل

بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فافاد العلم وليس بلازم ان يطرد في غيره
 لاحتمال الاختصاص فاذا ورد الخبر كذلك وانضاف اليه ان يستوى الامر
 فيه في الكثرة المذكورة من ابتدائه الى انتهائه و المراد بالاستواء
 ان لا تنقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع لا ان لا تزيد ان الزيادة
 ههنا مطلوبة من باب الاولى و ان يكون مستند انتهائه الامر المشاهد
 او المسموع لا ما ثبت بقضية العقل الصرف فاذا جمع هذه الشروط
 الاربعة وهى عدد كثير احالت العادة تواطؤهم على الكذب روي ذلك
 عن مثلهم من الابتداء الى الانتهاء وكان مستند انتهائهم الحسن و
 انضاف الى ذلك ان يصحب خبرهم افادة العلم لسامعه فهذا هو
 المتواتر و ما تخلفت افادة العلم عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر
 مشهور من غير عكس وقد يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت
 استلزمت حصول العلم وهو كذلك فى الغالب لكن قد يتخلف العلم
 عن البعض لمانع وقد وضح بهذا تعريف المتواتر وخلافه قد يرد بلا حصر
 ايضا لكن مع فقد بعض الشروط [او مع حصرهما فوق الاثنين]
 اى بثلاثة فصاعدا ما لم يجتمع شروط المتواتر [او بهما] اى باثنين
 فقط [او بواحد] و المراد بقولنا ان يرد باثنين ان لا يرد باقل منهما
 فان ورد باكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر ان الاقل
 في هذا العلم يقضي على الاكثر [فالاول وهو المتواتر وهو المفيد للعلم
 اليقيني] فاخرج النظري على ما ياتى تقريره [بشروطه] التي

تقدمت واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق وهذا هو المعتمد
ان الخبر المتواتر يفيد العلم الضروري وهو الذي يضطر الانسان اليه بحديث
لا يمكنه دفعه وقيل لا يفيد العلم النظريا وليس بشيى لان العلم
بالتواتر حاصل لمن ليس له اهلية النظر كالعامي ان النظر ترتيب
امور معلومة او مظنونة يتوصل بها الى معلوم او مظنون وليس في
العامي اهلية ذاك فلو كان نظريا لما حصل لهم ولا ح بهذا التقرير
الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري ان الضروري يفيد العلم
بلا استدلال والنظري يفيد لكن مع الاستدلال على الفادة وان
الضرورى يحصل لكل سامع والنظري لا يحصل الا لمن فيه اهلية
النظر وانما ابهمت شروط المتواتر في الاصل لانه على هذه الكيفية
ليس من مباحث علم الاسناد ان علم الاسناد يبحث فيه عن صحة
الحديث او ضعفه ليعمل به او يترك من حيث صفات الرجال
وصيغ الاداء والمتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من
غير بحث فائدة ذكر ابن الصلاح ان مثال المتواتر على التفسير
المتقدم يعز وجوده الا ان يدعى ذلك في حديث من كذب على وما
ادعاء من العزة ممنوع وكذا ما ادعاء غيره من العدم لان ذلك
نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق واحوال الرجال و صفاتهم
المقتضية لبعاد العادة ان يتواطؤوا على الكذب او يحصل منهم اتفاد
ومن احسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا وجود كثرة في الاحاديث

ان الكتب المشهورة المتداولة بأيدي اهل العلم شرقا وغربا المقطوع
عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها اذا اجتمعت على اخراج حديث
وتعددت طرق تعدد تحيل العادة توأطوهم على الكذب الى آخر الشروط
افاك العلم اليقيني بصحته الى قائله ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير
[والثاني] وهو الاول من اقسام الاحكام ما له طرق محصورة باكثر
من اثنين [وهو المشهور] عند المحدثين سمي بذلك لوضوحه [وهو
المستفيض على راي] جماعة من ائمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من
فاض الماء يغدض فيضاً ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور بان
المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور اعم من ذلك ومنهم
من غاير على كيفية اخرى وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور
يطلق على ما حرر ههنا وعلى ما اشتهر على السنة فيشمل ما له اسناد
راحد فصاعداً ويطلق على ما لا يوجد له اسناد اصلاً [والثالث العزيز]
وهو ان لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين سمي بذلك اما لقلة
وجودة واما لكونه عزاًى قوى لمجيئه من طريق اخرى [وليس
شرطاً الصحيح خلافاً لمن زعمه] وهو ابو علي الجبائي من المعتزلة
واليه يوصى كلام احكام ابي عبد الله في علوم الحديث حديث قال
الصحيح ان يرويه الصحابي الزائد عنه اسم الجهالة بان يكون له راويان
ممن يتداوله اهل الحديث الى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة وصرح
القاضي ابوبكر بن العربي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري

واجاب عما اورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر انه قال فان قيل
 حديث الاعمال بالنيات فرد لم يروه غير عمر ولم يروه عن عمر العلقمة
 قلنا قد خطب به عمر رضى الله تعالى عنه على المنبر بحضرة اصحابه
 فلموا لانهم يعرفونه لانكروه كذا قال وتعقب بانه لا يلزم من كونهم
 سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه من غيره وبان هذا لو سلم في عمر رضى
 الله عنه منع في تغرد علقمة عنه ثم تغرد محمد بن ابراهيم به عن
 علقمة ثم تغرد يحيى بن سعيد به عن محمد على ما هو الصحيح
 المعروف عند المحدثين وقد وردت لهم متابعات لا يعتد بها وكذا لانسام
 جوابه في غير حديث عمر قال ابن رشيد واقد كان يكفى القاضي في
 بطلان ما ادعى انه شرط البخاري اول حديث مذكور فيه وادعى ابن
 حبان نقيض دعواه فقال ان رواية اثنين عن اثنين الى ان ينتهى
 لا يوجد اصلا قلت ان اراد ان رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا يوجد
 اصلا فيمكن ان يسلم و اما صورة العزيز التي حذرناها فموجودة بان لا يرويه
 اقل من اثنين عن اقل من اثنين مثاله ما رواه الشيخان من حديث
 انس رضى الله تعالى عنه والبخاري من حديث ابي هريرة رضى الله
 عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤمن احدكم حتى اكون
 احب اليه من والده ووالده الحديث ورواه عن انس قتادة وعبد العزيز
 بن صهيب ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز
 اسمعيل بن علية وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة [والرابع الغريب]

و هو ما ينفرد بروايته شخص واحد في اي موضع وقع التفرد به من
السند على ما سيقسم الى الغريب المطلق والغريب النسبي [و كلها]
اي الاقسام الاربعة المذكورة [سوى الاول] و هو المتواتر [آحاد] ويقال
لكل منها خبر واحد وخبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد وفي
المصطلح ما لم يجمع شروط التواتر [وفيها] اي وفي الآحاد [المقبول]
و هو ما يجب العمل به عند الجمهور [وفيها] [المردود] و هو الذي لم يرجح
صدق المخبر به [لتوقف الاستدلال] بها راعى البحث عن احوال روايتها
دون الاول او هو المتواتر فكله مقبول لفادته القطع بصدق مخبره بخلاف
غيره من اخبار الآحاد لكن انما يجب العمل بالمقبول منها لانها اما ان
يوجد فيها اصل صفة القبول و هو ثبوت صدق الناقل او اصل صفة الرد و
هو ثبوت كذب الناقل او لا يوجد هذا و لا ذاك فالاول يغلب على الظن
صدق الخبر لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به و الثاني يغلب على الظن كذب
الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح و الثالث ان وجدت قرينة تلحقه باحد
القسمين التحق به و الا فيتوقف فيه و اذا توقف عن العمل به صار
كالمردود لا لثبوت صفة الرد بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول والله
اعلم [وقد يقع فيها] اي في اخبار الآحاد المنقسمة الى مشهور و
عزيز و غريب [ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار] خلافا
لمن ابى ذاك و الخلاف في التحقيق لفظي لان من جوز اطلاق
العلم قيده بكونه نظريا و هو الحاصل عن الاستدلال و من ابى الاطلاق

خص لفظ العلم بالتواتر وما عداه عنده ظني لكنه لا ينفي ان ما
 اختلف بالقرائن ارجح مما خلا عنها والخبر المختلف بالقرائن انواع منها
 ما اخرجته الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر فانه اختلف
 به قرائن منها جلاتهما في هذا الشأن و تقدمهما في تمييز الصحيح
 على غيرهما وتلقى العلم بكذبيهما بالقبول وهذا التدقيق وحده اقوى
 في اداة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصدة عن التواتر الا ان هذا
 يختص بما لم ينتقده احد من الحفاظ مما في الكتابين وبما لم يقع التجاذب
 بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح لاستحالة ان يفقد
 امتناعان العلم بصديقيهما من غير ترجيح لاحدهما على الآخر وما
 عدا ذاك فالاجماع حاصل على تسليم صحته فان قيل انما اتفقوا على
 وجوب العمل به لا على صحته منعاه وسند ائمه متفقون على
 وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج الشيخان فلم يبق للصحيحين
 في هذا منزلة والاجماع حاصل على ان لهما منزلة فيما يرجع الى
 نفس الصحة ومن صرح بانفاذ ما اخرجته الشيخان العلم النظري
 الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني ومن ائمة الحديث ابو عبد الله
 الحميدي و ابو الفضل بن طاهر وغيرهما ويحتمل ان يقال المنزلة
 المذكورة كون احاديثهما اصح الصحيح ومنها المشهور اذا كانت له طرق
 متباعدة سالمة عن ضعف الرواة والعلل ومن صرح بانفاذ العلم
 النظري الاستاذ ابو منصور البغدادي والاستاذ ابو بكر بن نورك

وغيرهما ومنها المسلسل بالائمة الحفاظ المتقنين حديث لا يكون غربيا
كأحدِيث الذي يرويه احمد بن حنبل مثلا و يشاركه فيه غيره
عن الشافعي و يشاركه فيه غيره عن مالك بن انس فانه يفيد
العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته و ان فيهم من
الصفات الائمة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من
غيرهم ولا يتشكك من له ادنى ممارسة بالعلم و اختيار الناس
ان مالكا مثلا لو شافهه بخبر انه صادق فيه فاذا انضاف اليه ايضا
من هو في تلك الدرجة ازدهاد قوة و بعد عما يخشى عليه من السهو
وهذه الانواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق أخبار منها الا للعالم
بأحدِيث المتبحر فيه العارف باحوال الرواة المطاع على العمل وكون
غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة
لا ينفي حصول العلم للمتبحر المذكور و يحصل الانواع الثلاثة التي
ذكرناها ان الاول يختص بالصحيحين و الثاني بماله طرق متعددة
و الثالث بما رواه الائمة و يمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد
فلا يبعد حينئذ القطع بصدقه و الله اعلم [ثم الغرابة اما ان تكون في
اصل السند] اى في الموضع الذي يدور الاسناد عليه و يرجع ولو
تعددت الطرق اليه و هو طرفه الذي فيه الصحابي [او لا تكون]
كذلك بان يكون التغرر في اثنيته كل يرويه عن الصحابي اكثر من واحد
ثم يتفرع بروايته عن واحد منهم شخص واحد [فالاول الفرد المطلق]

كحديث النهي عن بيع الواء وعن هبته تغرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وقد يتغرد به راو عن ذلك المتغرد كحديث شعب الإيمان تغرد به أبو صالح عن أبي هريرة وتغرد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح وقد يستمر التغرد في جميع رواته أو أكثرهم وفي مسند ابنزارة وأمعج الأوسط للطبراني أمثلة كثيرة لذلك [والداني الفرد النسبي] سمي نسبيا لكون التغرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين وإن كان الحديث في نفسه مشهورا [ويقل إطلاق الفردية عليه] لأن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلة فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث إطلاق التسمية عليهما وأما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تغرد به فلان أو أغرب به فلان وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران أو لا أكثر المحذذين على التغاير لكنه عند إطلاق الاسم وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون المرسل فقط فيقولون أرسله فلان سواء كان ذلك مرسلًا أم منقطعًا ومن ثم أطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحذذين أنهم لا يغايرون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك لما حورناه وقل من نبتة على

الذمّة في ذلك والله اعلم ! وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط
 متصل السند غير معال ولا شاذ هو الصحيح لذاته [وهذا اول
 تقسيم المقبول الى اربعة انواع لانه اما ان يشتمل من صفات القبول
 على اعلاها اولا الاول الصحيح لذاته والثاني ان وجد فيه ما يجبر
 ذاك القصور ككثرة الطرق فهو الصحيح ايضا لكن لا لذاته وحديث
 لا جبر ان فهو احسن لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب قبول
 ما يتوقف فيه فهو الحسن ايضا لكن لا لذاته وقدم الكلام على الصحيح
 لذاته لعلو رتبته والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى
 والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الاعمال السيئة من شرك او فسق
 او بدعة والضبط ضبط صدر وهو ان يثبت ما سمعه منه بحيث يتمكن
 من استحضاره متى شاء وضبط كذاب وهو صيدته لدية منذ سمع فيه
 وصححه الى ان يودي منه وقيد بالتام اشارة الى الرتبة العليا
 في ذلك والمتصل ما سلم اسنادا من سقوط فيه بحديث
 يكون كل من رجاله سمع ذاك المروي من شيخه و السند
 تقدم تعريفه والمعلل لغة ما فيه علة واصطلاحا ما فيه علة
 خفية قدحة والشاذ لغة الفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي
 من هو ارجح منه وله تفسير آخر سيأتي * تنبيه * قوله خبر الاحاد
 كالجنس و باقى قيود * كالفصل وقوله بنقل عدل احتراز عما ينقله
 غير عدل وقوله هو يسمى فصلا يتوسط بين المبتدأ والخبر يؤذن

بان ما بعده خبر عما قبله وليس بنعت له وقوله اذاته اخرج ما
 يسمى صحيحاً بأمر خارج عنه كما تقدم و تتفاوت رتبة [اى
 نصحيح] بحسب تفاوت هذه الاوصاف [المقتضية للتصحيح في القوة
 فانها لما كانت متعددة لغاية الظن الذي عليه مدار الصحة افتضت
 ان تكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب امور القوة و اذا
 كان كذلك فما يكون روته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر
 الصفات التى توجب الترجيح كان اصح مما دونه فمن المرتبة العليا
 في ذلك ما يطاق عليه بعض الائمة انه اصح السانيد كالزهري عن
 سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه وكشيد ابن سيرين عن عبيدة
 بن عمرو السلمي عن علي وكبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن
 مسعود و دونها في الرتبة كرواية بُرد بن عبد الله بن ابي بُردة عن
 جده عن ابيه ابي موسى وكحمد بن سلمة عن ثابت عن انس
 و دونها في الرتبة كسهيل ابن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة و كاعلاء
 بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان الجميع يشملهم
 اسم العدالة والضبط الا ان في المرتبة الاولى من الصفات المرجحة
 ما يقتضى تقديم روايتهم على التى تليها وفى التى تليها من
 قوة الضبط ما يقتضى تقديمها على الثالثة وهى مقدمة على رواية
 من يعد ما يتفرد به حمداً كحماد بن اسحاق عن عاصم بن عمر
 عن جابر و عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وقس على هذه

المراتب ما يشبهها والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها بعض الائمة
انها اصح الاسانيد والمعتمد عدم الطلاق لترجمة معينة منها نعم
يستفاد من مجموع ما اطلق الائمة عليه ذاك ارجحيته على
ما لم يطلوه ولا نحق بهذا التفاضل ما اتفق الشيوخ على تخريجه
بالنسبة الى ما انفرد به احدهما وما انفرد به البخاري بالنسبة الى
ما انفرد به مسلم لتفابق العلماء بعدهما على تلقي كتابيهما باقبال
واختلاف بعضهم في ايهما ارجح فما اتفقا عليه ارجح من هذه
الحديثية مما لم يتفقا عليه ود صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري
في الصحة ولم يوجد عن احد التصريح بنقيضه واما ما نقل عن
ابي عاي الذيسابوري انه قال ما تحت اديم السماء اصح من كتاب
مسلم فلم يصرح بكونه اصح من صحيح البخاري لانه انما نفى
وجود كتاب اصح من كتاب مسلم ان المنفي انما هو ما يقتضيه
صيغة افعل من زيادة صحة في كتاب يشارك كتاب مسلم في الصحة
يمتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة وكذا ما نقل عن
بعض المغاربة انه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فذاك
مما يرجع الى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب و لم يفصح
احد منهم بان ذاك راجع الى الاصحية ولو افصحوا به لرد عليهم
شاهد الوجود فالصفات التي يدور عليها الصحة في كتاب البخاري
اتم منها في كتاب مسلم واشد وشرطه فيها اقوى واشد اما رجحانه

من حيث الاتصال فلاشترطه ان يكون الراوي قد ثبت له لقاء
 من روى عنه و لو مرة و اكتفى مسلم بمطلق المعاصرة و ازم
 البخاري بانه يحتاج الى ان لا يقبل العنعنة اصلا وما ازم به ليس بلزم
 لان الراوي اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجزي في روايته احتمال ان
 لا يكون سمع انه يلزم من جريانه ان يكون مدلسا و المسئلة مفروضة
 في غير المدلس و اما رجحانه من حيث العدالة و الضبط فلان الرجال
 الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين تكلم
 فيهم من رجال البخاري مع ان البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم
 بل غالبهم من شيوخه الذين اخذ عنهم و مارس حديثهم بخلاف
 مسلم في الامرين و اما رجحانه من حيث عدم الشذوذ و الاعمال
 فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث اقل عددا مما انتقد
 على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل من مسلم
 في العلوم و اعرف عنه بصحة الحديث و ان مسلما تلميذه و خريجه
 و لم ينزل يستفيد منه و يتتبع آثاره حتى قال الدارقطني
 لو لا البخاري لما راج مسلم و اجاء [و من ثم] اي و من هذه الجهة
 وهي ارجحية شرط البخاري على غيره [قدم صحيح البخاري]
 على غيره من الكتب المصنفة في الحديث [ثم] صحيح [مسلم]
 لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول ايضا
 سوى ما عدا [ثم] فدم في ارجحية من حيث الامحية [ما

وافقه شرطهما [لأن المراد به رواتهما مع باقى شروط الصحيح و
 رواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهما بطريق اللزوم
 فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل لا يخرج عنه الا بدليل
 فان كان اخبر على شرطهما معا كان دون ما اخرجه مسلم او مثله
 و ان كان على شرط احدهما فيقدم شرط البخاري حده على شرط
 مسلم وحده تبعا لاصل كل منهما فخرج لذا من هذا ستة اقسام
 يتفاوت درجاتها في الصحة وثمة قسم سابع وهو ما ليس على
 شرطهما اجتماعا و انفرادا وهذا التفاوت انما هو بالنظر الى الحديثية
 المذكورة و اما لو رجع قسم على ما هو فوقه بامور اخرى يقتضى
 الترجيح فانه يقدم على ما فوقه ان قد يعرض للمفوق ما يجعله
 فائقا كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا و هو مشهور قاصر عن درجة
 التواتر لكن حقيقته قرينة صار بها يفيد العلم فانه يقدم على الحديث
 الذي اخرجه البخاري اذا كان فردا مطلقا و كما لو كان الحديث
 الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها اصح الاسانيد كما لك عن
 نافع عن ابن عمر فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا لاسيما
 اذا كان في اسناده من فيه مقال [فان خف الضبط] اي قل يقال
 خف القوم خفونا قلوا والمراد مع بقية الشروط المتقدمة في حد
 الصحيح [فهو الحسن لذاته] لا لشيء خارج وهو الذي يكون حسنه
 بسبب الاعتضاد نحو حديث المستور اذا تعددت طرقه و خرج

باشتراط باقى الاوصاف الضعيف وهذا القسم من الحسن مشارك
 للمصحح فى الاحتجاج به وان كان دونه و مشابه له فى انقسامه الى
 مراتب بعضها فوق بعض [وبكثرة طرقه مصحح] وانما يحكم له بالصحة
 عند تعدد الطرق لان للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذى قصر به ضبط
 راوى الحسن عن راوى المصحح ومن ثم يطلق الصحة على الاسناد
 الذى يكون حمنا لذاته لو تفرد اذا تعدد وهذا حديث ينفرد
 الوصف [فان جمعا] اى المصحح والحسن فى وصف واحد كقول
 الترمذي وغيره حديث حسن صحيح [فللتردد] الحاصل من
 المجتهد [فى النازل] هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها
 [وهذا حديث] يحصل منه [التردد] بتلك الرواية وعرف بهذا جواب
 من استشكل اجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن المصحح
 ففى اجمع بين الوصفين اثبات اذاك القصور ونفيه ومحصل
 اجواب ان تردد ائمة الحديث فى حال ناذله اقتضى للمجتهد
 ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح
 باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد ان
 حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من
 الذى يعدّ وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه

صحيح لان الجزم اقوى فيه من التردد وهذا حديث التفرد - [والا]
 اي اذا لم يحصل التفرد فاطلاق الوصفين معا على الحديث يكون
 [باعتبار الاسنادين] احدهما صحيح والآخر حسن و على هذا
 فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فردا لان
 كثرة الطرق تقوى فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن ان
 يروى من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب
 لانعرفه الا من هذا الوجه فأجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا
 و انما عرف بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن
 من غير صفة اخرى و ذاك انه يقول في بعض الاحاديث حسن
 وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح
 وفي بعضها حسن غريب و في بعضها صحيح غريب وفي بعضها
 حسن صحيح غريب و تعريفه انما وقع على الاول فقط وعبارته
 ترشد الى ذاك حيث قال في اواخر كتابه و ما قلنا في كتابنا
 حديث حسن فانما اردنا به حسن اسنادا عندنا فكل حديث يروى
 ولا يكون راويه متهما بكذب و يروى من غير وجه نحو ذاك ولا يكون
 شاذا فهو عندنا حديث حسن فعرف بهذا انه انما عرف الذي يقول فيه
 حسن فقط و اما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن
 صحيح غريب فلم يعرج على تعريفه كما لم يعرج على تعريف
 ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط و كانه ترك ذلك استغناء

اشهرته عند اهل الفن و أقتصروا على تعريف ما يقول فيه في كذابه
حسن فقط اما لغموضه و اما انه اصطلاح جديد و لذلك قيده بقوله
عندنا و لم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل الخطابي و بهذا التقرير
يندفع كثير من الإيرادات التي طال البحث فيها و لم يسفر وجه
توجيهها فلهذا أحمد على ما اجم وعلم [و زيادة راويها] الى الصحيح
و الحسن مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو اولف [ممن لم يذكر
تلك الزيادة لان الزيادة اما ان تكون لا تنافي بينها و بين رواية من
لم يذكرها فهذه تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي
يتفرد به الثقة و البيروني عن شيخه غيره و اما ان تكون منافية للحديث
يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فهذه هي التي يقع الترجيح بينها و
بين معارضها فيقبل المرجح و يرد المرجوح و أشتهر عن جمع من العلماء
القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصل و لا يأتى ذاك على طريق
الحديثين الذين يشترطون في الصحيح ان لا يكون شاذًا ثم يفسرون
الشذوذ بمخالفة الثقة من هو اوثق منه و العجب ممن افعل ذاك
منهم مع اعتراعه بالاشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح و كذا
أحسن و أناقول عن ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن
مهدي و يحيى القطان و احمد بن حنبل و يحيى بن معين و
علي بن المديني و البخاري و ابي زرعة و ابي حاتم و النسائي و
الدارقطني و غيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة و غيرها

ولا يعرف عن احد منهم اطلاق قبول الزيادة و اعجب من ذلك اطلاق
كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة مع ان نص الشافعي
رحمه الله يدل على غير ذلك فانه قال في اثناء كلامه على ما يعتبر به
حال الراوي في الضبط ما نصّه و يكون اذا شرك احدا من الحفاظ
لم يخالفه فان خالفه فوجد حديثه انقص كان في ذلك دليل على صحة
مخرج حديثه و متى خالف ما وصفت اضر ذلك بحديثه انتهى
كلامه و مقتضاه انه اذا خالف فوجد حديثه ازيد اضر ذلك بحديثه فدل
على ان زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا و انما تقبل من الحفاظ
فانه اعتبار ان يكون حديث هذا المخالف انقص من حديث من خالفه
من الحفاظ و جعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلا على صحته
لانه يدل على تحريره و جعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه فدخلت فيه
الزيادة فلو كانت عنده مقبولة مطلقا لم تكن مضرة بحديث صاحبها
و الله اعلم [فان خولف الراوي بارجح منه] لمزيد ضبط او كثرة
عدد او غير ذلك من وجوه الترجيحات [فالراجح] يقال له [المحفوظ
و مقابله] و هو المرجوح يقال له [الشاذ] مثال ذلك ما رواه الترمذي
و النسائي و ابن ماجة من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن
عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنه ان رجلا توفي على عهد رسول
الله صلى الله عليه و آله و سلم و لم يدع وارثا الا مولى هو اعتقه
الحديث و تابع ابن عيينة على وصلة ابن جريح و غيره و خالفهم

حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عومجة و ام يذكر ابن
 عباس قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة انتهى فحماد بن
 زيد من اهل العدالة والضبط ومع ذاك رجع ابو حاتم رواية من هو
 اكثر عددا منه وعرف من هذا التقرير ان الشان ما رواه المقبول
 مخالفا لمن هو اولى منه وهذا هو المعتمد في تعريف الشان بحسب
 الاصطلاح [و] ان وقعت المخالفة [مع الضعف فالراجع] يقال له
 [المعروف ومقابلة] يقال له [المنكر] مثاله ما رواه ابن ابي حاتم
 من طريق حبيب بن حبيب وهو اخو حمزة بن حبيب الزيات
 المقرئ عن ابي اسحاق عن العيزر بن حريث عن ابن عباس عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقام الصلوة وآتى الزكوة
 وحج وصام وقرأ الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان
 غيره من الثقات رواه عن ابي اسحق موقوفا وهو المعروف وعرف
 بهذا ان بين الشان والمنكر عموما وخصرما من وجه لان بينهما اجتماعا
 في اشتراط المخالفة واقترافا في ان الشان رويته ثقة او صدوق والمنكر
 رايه ضعيف وقد غفل من سوى بينهما والله اعلم [و] ما تقدم
 ذكره [من الفرق النسبي] ان وجد بعد ظن كونه فردا قد [وافقه
 غيره فهو المتابع] بكسر الموحدة والمتابعة على مراتب ان حصلت
 للراوي نفسه فهي التامة وان حصلت لشيخه فمن فوقة فهي القاصرة
 ويسنفاد منها التقوية مثال المتابعة ما رواه الشافعي رحمه الله

في الام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى
 تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروا غم عليكم فأكملوا العدة ثلثين
 فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم ان الشافعي تفرد به عن مالك
 فعده في غرائبه لان اصحاب مالك رووه عنه بهذا الاسناد بلفظ فان غم
 عليكم فاقدروا له لكن وجدنا للشافعي رحمه الله متابعا وهو عبد الله
 بن مسلمة القعنبي كذا اخبره البخاري عنه عن مالك فهذه متابعة
 تامة وجدنا له ايضا متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية
 عاصم بن محمد عن ابيه محمد ابن زيد عن جده عبد الله بن عمر
 بلفظ فكماوا ثلثين وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر
 عن نافع عن ابن عمر بلفظ فاقدروا ثلثين ولا اقتصار في هذه
 المتابعة سواء كانت تامة او قاصرة على اللفظ بل لوجأت بالمعنى
 لكفى لكنها مختصة بكونها من رواية ذاك الصحابي [وان وجد
 متن] يروى من حديث صحابي آخر [يشبهه] في اللفظ والمعنى
 او في المعنى فقط [فهو الشاهد] ومثاله في الحديث الذي قدمناه
 ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر مثل حديث عبد الله
 بن دينار عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ واما بالمعنى فهو ما رواه
 البخاري من رواية محمد بن زياد عن ابي هريرة رضى الله عنه بلفظ

فان غم عليكم ما اكملوا عدة شعبان ثلثين وخص قوم المتابعة بما حصل
 باللفظ سواء كان من رواية ذاك الصحابي ام لا والشاهد بما حصل
 بالمعنى كذاك وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والامر
 فيه سهل [وَاَعْلَمَ] [اَنْ تَنْبَغَ الطَّرِيقُ] من الجوامع والمسانيد
 والجزاء [اذْكَ] الحديث الذي يظن انه فردا يعلم هل له
 متابع ام لا [هُوَ الْعَتَبَارُ] وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات
 والشواهد قد يوهم ان الاعتبار قسمين لهما واما كذاك بل هو هيئة
 التوصل اليهما وجميع ما تقدم من اقسام المقبول يحصل فائدة
 تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة والله اعلم [ثُمَّ الْمَقْبُولُ] ينقسم
 ايضا الى معمول به وغير معمول به لانه [اَنْ سَلِمَ مِنَ الْمَعَارِضِ]
 اي لم يات خبر يضاده [فَهُوَ الْحَكَمُ] وامثله كثيرة [وَاِنْ عُرِضَ]
 فلا يخلو اما ان يكون معارضة مقبولا مثله او يكون مردودا فالذاني
 لا اثر له لان القوي لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف وانكثت المعارضة
 [بِمَذْنِهِ] فلا يخلو اما ان يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف اولا
 [فَاِنْ امْكِنَ الْجَمْعُ فَهُوَ] النوع المسمى [مُخْتَلَفٌ أَحَدِيثٌ] ومثله
 له ابن الصلاح بحديث ^(٢) لا عدوي ولا طيرة مع حديث فر من
 المجذوم فرارك من الاسد وكلاهما في الصحيح وظاهرهما المتعارض

ووجه الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تعدي بطبعها لكن الله سبحانه و تعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لاعدائه مرضه ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الاسباب كذا جمع بينهما ابن الصلاح تبعا لغيره و الاولى في الجمع بينهما ان يقال ان نفيه صلى الله عليه وآله وسلم للعدوى باق على عمومته وقد صح قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعدي شيئا و قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن عارضة بان البعير الاجرب يكون في الابل الصحيحة فيخالطها فتجرب حيث رد عليه بقوله فمن اعدى الاول يعنى ان الله سبحانه و تعالى ابتداء ذلك في الثانى كما ابتداءه في الاول و اما الامر بالفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع لئلا يتفق الشخص الذي يخالطه شيئا من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفية فيظن ان ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فامر بتجنبه حسما للمادة و الله اعلم وقد صنف في هذا النوع الامام الشافعي رحمه الله كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه و صنف فيه بعده ابن قتيبة و الطحاوي و غيرهما [و ان لم يمكن الجمع] فلا يخلو اما ان يعرف التاريخ اولا فان عرف [وثبت المتأخر] به او باصرح منه [فهو الناسخ] و الآخر المنسوخ و النسخ رفع تعلق حكم شرعى بدليل شرعى متأخر عنه و الناسخ ما دل على الرفع المذكور و تسميته ناسخا مجاز لان الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى و يعرف النسخ بامور اصرحها ماورد

فى النص كحديث بريدة فى صحيح مسلم كنت نهيتكم من زيارة
 القبور الا فزروها فانها تذكر الآخرة ومنها ما يجزم اصحابى بانه
 متأخر كقول جابر كان آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه و
 آله وسلم ترك الوضوء مما مسته النار اخرجته اصحاب السنن ومنها
 ما يعرف بالتاريخ وهو كثير وليس منها ما يرويه اصحابى المتأخر
 السلام معارضا المتقدم عليه لاحتمال ان يكون سمعه من صحابي آخر
 اخذ من المتقدم المذكور او مثله فارسله لكن ان وقع التصريح بسماعه
 له من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فينتجه ان يكون ناسخا بشرط
 ان يكون لم يتحمل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئا قبل
 اسلامه و اما الاجماع فليس بذائع بل يدل على ذلك و ان
 لم يعرف التاريخ فلا يخلو اما ان يمكن ترجيح احدهما على الآخر بوجه
 من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن او بالاسناد اولا فان امكن الترجيح
 تعيين المصير اليه [والا] فلا فصار ما ظاهره التعارض واقعا على
 هذا الترتيب اجمع ان امكن فاعتبار النسخ والمنسوخ [فالترجيح]
 ان تعين [ثم التوقف] عن العمل باحد الحديتين والتعبير بالتوقف
 اولى من التعبير بالنساقط لان خفاء ترجيح احدهما على الآخر انما
 هو بالنسبة للمعبر فى الحالة الراهنة مع احتمال ان يظهر لغيره

ما خفي عليه والله تعالى اعلم [ثم المردود] و هو موجب الرد [اما
 ان يكون لسقط] من اسناد [او طعن] في راوى اختلاف وجوه
 الطعن اعم من ان يكون الامر يرجع الى ديانة الراوى او الى ضبطه
 [فالسقط اما ان يكون من مبادئ السند من] تصرف [مصنف
 او من آخره] اى الاسناد [بعد التابعي او غير ذاك فالاول المعلق]
 سواء كان الساقط واحدا او اكثر وبينه وبين المعضل الآتي ذكره عموم
 و خصوص من وجه فمن حديث تعريف المعضل بانه سقط منه اثنان
 فصاعدا يجتمع مع بعض صور المعلق ومن حديث تقييد المعلق
 بانه من تصرف مصنف من مبادئ السند يقترب منه اذ هو اعم
 من ذلك و من صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثلا قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومنها ان يحذف الاصحابي
 او الا التابعي والاصحابي معا ومنها ان يحذف من حدثه و
 يضيفه الى من فوقه فان كان من فوقه شيخا لذاك المصنف فقد
 اختلف فيه هل يسمى تعليقا او لا والصحيح في هذا التفصيل فان
 عرف بالذم او الاستقراء ان فاعل ذلك مدلس قضى به و لا فتعليق
 و انما ذكر التعليق في قسم المردود للجهل بحال المحذوف وقد يحكم
 بصحته ان عرف بان يجيى مسمى من وجه آخر فان قال جميع
 من احذوه ثقات جاءت مسألة التعديل على الابهام و الجمهور
 لا يقبل حتى يسمى لكن قال ابن الصلاح ههنا ان وقع الحذف في

كذاب التزمته صحته كالبخاري فما اتى فيه بأجزء دل على انه
 ثبت اسناده غدده و انما حذف لغرض من الغراض و ما اتى فيه
 بغير الجزم ففيه مقال و قد اوضحت امثلة ذلك في النكت على
 ابن الصلاح [والثاني] وهو ما سقط من آخره من بعد التابعي هو
 [المرسل] و صورته ان يقول التابعي سواء كان كبيرا او صغيرا قال
 رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كذا او فعل كذا او فعل بحضرتة
 كذا و نحو ذلك و انما ذكر في القسم المردود للجهل بحال المحذوف
 لانه يحتمل ان يكون صحابيا و يحتمل ان يكون تابيعا و على الثاني
 يحتمل ان يكون ضعيفا و يحتمل ان يكون ثقة و على الثاني يحتمل
 ان يكون حمل عن صحابي و يحتمل ان يكون حمل عن تابعي آخر
 و على الثاني فيعود الاحتمال السابق و يتعدد اما بالتجوز العقلي
 فالى ما لا نهاية له و اما بالاستقراء فالى ستة او سبعة و هو اكثر ما
 وجد من رواية بعض التابعين عن بعض فان عرف من عادة التابعي
 انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور المحدثين الى التوقف لبقاء
 الاحتمال و هو احد قولي احمد و ثانيهما و هو قول المالكيين و الكوفيين
 يقبل مطلقا و قال الشافعي رحمه الله تعالى يقبل ان اعتضد
 بسجيده من وجه آخر يثبت الطريق الاولى مسندا كان او مرسلا ليترجح
 احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الامر و نقل ابو بكر الرازي من
 الحنفية و ابو الوليد البخاري من المالكية ان الراوي اذا كان يرسل

عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقا [و] القسم [الثالث] من اقسام
السقط من الاسناد [ان كان باثنين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل]
و[الا] بان كان السقط اثنين غير متواليين في موضعين مثلا [فهو المنقطع]
وكذا ان سقط واحد فقط او اكثر من اثنين لكن بشرط عدم التوالي [ثم]
ان السقط من الاسناد [قد يكون واضحا] يحصل الاشتراك في معرفته
كون الراوى مثلا لم يعاصر من روى عنه [او] يكون [خفيا]
فلا يدركه الا الائمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الاسانيد
[فالاول] وهو الواضح [يدرك بعدم التلقي] بين الراوى و شيخه بكونه
لم يدرك عصره او ادركه لكن لم يجتمعا و ليست له منه اجازة و لا وجادة
و من ثمة احتيج الى التاريخ لتضمنه تحرير مواليد الرواة و وفياتهم
و اوقات طلبهم و ارتحالهم و قد اقتضى اقوام ادعوا الرواية عن شيوخ
ظهر بالتواريخ كذب دعوائهم [و] القسم [الثاني] وهو الخفي [المداس]
بفتح اللام سمي بذلك لكون الراوى لم يسم من حدثه و اوهم سماعه
للحديث ممن لم يحدثه و اشتقاقه من الدلس بالتحريك و هو
اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء و يرد المدلس
[بصيغة] من صيغ الاداء [يحتمل] وقوع [اللقاء] بين المدلس
و من اسند عنه [كعن و] كذا [قال] و متى وقع بصيغة
صريحة لا تجوز فيها كان كذبا و حكم من ثبت عنه التدليس
اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا اذا صرح فيه بالتحديث على

الصريح و كذا المرسل الخفي اذا صدر [من معاصر لم يلق] من
 حدث عنه بل بينه وبينه واسطة والغرق بين المدلس و المرسل
 الخفي دقيق يحصل تحريره بما ذكره هذا وهو ان التدليس يختص
 به من روى عن من عرف القاء اياه فلما ان عاصره و لم يعرف انه لقيه
 فهو المرسل الخفي و من ادخل في تعريف التدليس المعاصرة
 و او بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه و الصواب التفرقة
 بينهما و يدل على ان اعتبار الملقى في التدليس دون المعاصرة وحدها
 لا بد منه اطلاق اهل العلم بالحديث على ان رواية المخضرمين
 كابن عثمان الزهري و قيس ابن ابي حازم عن النبي صلى
 الله عليه و آله وسلم من قبيل الارسال لا من قبيل التدليس
 و لو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين
 لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه و آله وسلم قطعاً و لكن لم يعرف هل
 لقوه ام لا و ممن قال باشتراط الملقى في التدليس الامام الشافعي
 و ابو بكر البزار و كلام الخطيب في الكفاية يقتضيه و هو المعتمد
 و يعرف عدم الملاقاة باخباره عن نفسه بذلك او يجزم امام مطلع
 و لا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة راو بينهما احتمال ان يكون
 من المزيد و لا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي لتعارض احتمال
 اتصال و انقطاع و قد صنف فيه الخطيب كتاب التفصيل لمبهم
 المراسيل و كتاب المزيد في متصل الاسانيد و انتهت ههنا اقسام حكم

الساقط من الاسناد [ثم الطعن] يكون بعشرة اشياء بعضها اشد في
 القدح من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط
 ولم يحصل الاعتناء بتمييز احد القسمين من الآخر لمصلحة اقتضت
 ذاك وهي ترتيبها على الاشد فالاشد في موجب الرد على سبيل
 التدلي لان الطعن [اما ان يكون لكذب الراوي] في الحديث النبوي
 عليه الصلوة والسلام بان يروى عنه ما لم يقله صلى الله عليه وسلم
 متعمدا لذاك [او تهمته بذاك] بان لا يروى ذاك الحديث الا من
 جهته و يكون مخالفا للقواعد المعلومة وكذا من عرف بالكذب في كلامه
 و ان لم يظهر منه وقوع ذاك في الحديث النبوي عليه الصلوة والسلام
 وهذا دون الاول [او محش غلطه] اى كثرته [او غفلته] عن الاتقان
 [او فسقه] اى بالفعل او القول مما لم يبلغ الكفر وبينه وبين الاول
 عموم و انما افرد الاول اكون القدح به اشد في هذا الفن و اما الفسق
 بالمعتقد فسياتي بيانه [او وهمه] بان يروى على سبيل التوهم
 [او مخالفته] اى للثقات [او جهالته] بان لا يعرف فيه تعديل و
 لا تجريح معين [او بدعته] وهى اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف
 عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بمعاندة بل بذوق شبهة [او سوء حفظه]
 وهى عبارة عن ان يكون غلطه اقل من اصابته [فالقسم الاول] وهو الطعن
 بكذب الراوي في الحديث النبوي عليه الصلوة والسلام [هو الموضوع]
 والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع ان قد

يصدق الكذوب لكن لاهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها
 ذاك و انما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاما و ذهنه ثاقبا
 و فهمه قويا و معرفته بالقرائن الدالة على ذاك متمكنة و قد يعرف
 الوضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك لاحتمال
 ان يكون كذب في ذاك الاقرار انتهى و فهم منه بعضهم انه لا يعمل
 بذلك الاقرار اصلا و ليس ذاك مراده و انما نفى القطع بذلك و لا يلزم
 من نفى القطع نفى الحكم ان الحكم يقع بالظن الغالب وهو هناك
 ذلك و لولا ذاك لما ساغ قتل المقر بالقتل و لا رجم الاعترف بالزنا
 لاحتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترفا به و من القرائن التي يدرك
 بها الوضع ما يوضح من حال الراوي كما وقع لعماد بن احمد انه ذكر
 بحضرته اخلاف في كون الحسن سمع عن ابي هريرة رضي الله عنه
 اولا فساق في احوال اسنادا الى النبي صلى الله عليه و آله و سلم
 انه قال سمع الحسن عن ابي هريرة و كما وقع لغياث بن ابراهيم
 حديث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق في احوال
 اسنادا الى النبي صلى الله عليه و سلم انه قال لسبق الا في نصل او خف
 او حافر او جناح فزاد في الحديث او جناح فعرف المهدي انه كذب
 لاجله فامر بذبح الحمام ومنها ما يوضح من حال السروي كن يكون
 منافضا لذكر القرآن او السنة المتواترة او الجماع القطعي او صريح
 العقل حديث لا يقبل شيئا من ذلك التاويل ثم السروي ثارة بخبره

الواضع وتارة ياخذ من كلام غيره كبعض السلف الصالح او قد ماء
الحكماء او الاسرائيليات او ياخذ حديثا ضعيف الاسناد فيركب له اسنادا
صحيحا ليروج و الاحامل للمواضع على الوضع اما عدم الدين كالزنادقة او غلبة
الجهل كبعض المتعبددين او فرط العصبية كبعض المقلدين او اتباع هوى
بعض الروساء او الاغراب لقصد الاشتهار و كل ذلك حرام باجماع من
يعتد به الا ان بعض الكرامية وبعض المتصوفة نقل عنهم اباحة الوضع
في الترغيب والترهيب وهو خطأ من فاعله نشأ عن جهل لان
الترغيب والترهيب من جملة الاحكام الشرعية وانفقوا على ان تعتمد
الكذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الكبائر وبالغ ابو محمد
انجويني فكفر من تعتمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وانفقوا
على تحريم رواية الموضوع المقرونا ببيانه لقوله صلى الله عليه وسلم
من حدث عني بحديث يرى انه كذب فهو احد الكاذبين اخرجته مسلم
[و] القسم [الثاني] من اقسام المردود وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي
بالكذب [هو المتروك والثالث المنكر على راي] من لا يشترط في المنكر
قيده المخالفة [وكذا الرابع والخامس] فمن فحش غلطه او كثرت
غفلته او ظهر فسقه [فحديثه منكر ثم الوهم] وهو القسم السادس
وانما انصح به لطول الفصل [ان اطلع عليه] اى على الوهم
[بالقرائن] الدالة على وهم رواية من وصل مرسل او منقطع او ادخال
حديث في حديث او نحو ذلك من الاشياء القاذحة ويحصل معرفة

ذلك بكثرة التتبع [وجمع الطرق فـ] هذا هو [المعلل] وهو من اخص
 انواع علوم الحديث وادقها ولا يقوم به الا من رزقه الله تعالى فهما
 ثابدا و حفظا واسعا و معرفة قامة بمراتب الرواة و ملكة قوية
 بالاسانيد و المتون و لهذا لم يتكلم فيه الا القليل من اهل هذا الشأن
 كعالي بن العديني و احمد بن حنبل و البخاري و يعقوب بن
 شيبة و ابي حاتم الرازي و ابي زعة و الدارقطني و قد يقصر عبارة
 المعلل من اقامة الحجج على دعواه كاصيرفي في نقد الدينار و الدرهم
 [تم المخالفة] وهو القسم السابع [ان كانت] راقعة [بـ] سبب [تغيير
 السياق] اي سياق السناد [فـ] الواقع فيه ذلك التغيير هو [مدرج
 الاسناد] وهو انقسام الاول ان يروي جماعة الحديث بمسانيد مختلفة
 فيرويه عنهم راو فيجمع الكل على اسناد واحد من تلك الاسانيد و
 لا يبين الاختلاف الذاتي ان يكون المتن عند راو الاطراف منه فانه عنده
 باسناد آخر فيرويه راو عنه تماما بالاسناد الاول ومنه ان يسمع الحديث
 من شيخه الاطراف منه فيسمعه عن شيخه بواسطة فيرويه راو عنه تماما
 بحذف الوسطة الثالث ان يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين
 مختلفين فيرويهما راو عنه مقتصرا على احد الاسنادين او يروي
 احد الحديثين باسناده الخاص به لكن يزيد فيه من المتن الآخر
 ما ليس في الاول الرابع ان يسوق الاسناد فيعرض له عارض فيقول
 كلما من قبل نفسه يظن بعض من سمع ان ذلك الكلام هو متن

ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك هذه اقسام مدرج الاسناد واما
مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في اوله
وتارة يكون في اثناؤه وتارة في آخره وهو الاكثر لانه يقع بعطف جملة
على جملة [او بدمج موقوف] من كلام الصحابة او من بعدهم
[بمرفوع] من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير فصل
[فـ] هذا هو مدرج المتن ويدرك الادراج بوزن رواية مفصلة للمدرج
مما ادرج فيه او بالتخصيص على ذلك من الراوي او من بعض الائمة
المطالعين او باستحالة كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك
وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا ولخصته وزدت عليه قدر ما
ذكر مرتين او اكثر والله اعلم [او] ان كانت المخالفة [بتقديم وتأخير]
اى فى الاسماء كمرّة بن كعب وكعب بن مرة لان اسم احدهما اسم
اب الآخر [فـ] هذا هو [المقلوب] والخطيب فيه كتاب رافع الارتباب
وقد يقع القلب فى المتن ايضا كحديث ابي هريرة عند مسلم
فى السبعة الذين يظلمهم الله فى ظل عرشه فقيه ورجل تصدق بصدقة
اخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله فهذا ممن انقلب على
احد الرواة وانما هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه كما فى
الصحيحين [او] ان كانت المخالفة [بزيادة راو] فى اثناء الاسناد ومن
لم يزدها اتقن ممن زادها [فـ] هذا هو [المزيد فى متصل الاسانيد]
وشرطه ان يقع التصريح بالسماع فى موضع الزيادة والا فمتى كان

معنعنا مثلا ترجحت الزيادة [أو] ان كانت المخالفة [بإبدال] أي
 الراوي [و لا مرجح] لاحد الرايتين على الاخرى [فـ] هذا هو
 [المضطرب] و هو يقع في الاسناد غالبا وقد يقع في المتن لكن قل
 ان يحكم الحديث على الحديث بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف
 في المتن دون الاسناد [و قد يقع الإبدال عمدا] لمن يراد اختبار
 حفظه [المثابا] من فاعله كما وقع للمخاري والعقيلي وغيرهما وشرطه
 ان لا يستمر عليه بل ينتهي بانتفاء الحاجة فلو وقع الإبدال عمدا
 لا لمصلحة بل للاغراب مثلا فهو من اقسام الموضوع و لو وقع غلطا فهو
 من المقلوب او المعلن [أو] ان كانت المخالفة [بتغيير حرف او حروف
 مع بقاء] صورة الخط في [المحاق] فان كان ذاك بالنسبة الى
 النقط [فالمصحف و] ان كان بالنسبة الى الشكل [فـ] المصحف
 و معرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه العسكري و الدارقطني و
 غيرهما و اكثر ما يقع في المتن و قد يقع في الاسماء التي في
 الاسانيد [و لا يجوز تعمد تغيير] صورة [المتن] مطلقا و لا الاختصار
 منه [بالنقص و] لا ابدال اللفظ [المراد] باللفظ المرادف له
 [الالعالم] بمداولات اللفاظ و [بما يحيل المعاني] على الصحيح
 في المسئلتين اما اختصار الحديث فالاكثر على جواز بشرط ان
 يكون الذي يختصره عالما لان العالم لا ينقص من الحديث الا ما
 لا تعلق له بما يبقيه منه بحيث لا يختلف الدلالة ولا يختل البيان

حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين او يدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف الجاهل فانه قد يذوق ما له تعلق كترك الاستثناء واما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها شهير والاكثر على الجواز ايضا ومن اقوى حججهم الاجماع على جواز شرح الشريعة المعجم بلسانهم للعارف به فاذا جاز الابدال بلغة اخرى فجوازها باللغة العربية اولى وقيل انما يجوز في المفردات دون المركبات وقيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتمكن من التصرف فيه وقيل انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فذهب لفظه وبقي معناه مرتسما في ذهنه فله ان يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضرا للفظه وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك ان الاولى ابرك الحديث بالفاظه دون التصرف فيه قال القاضي عياض ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن انه يحسن كما وقع لكثير من الرواة قديما وحديثا والله الموفق [فان خفي المعنى] بان كان اللفظ مستعملا بقلّة [احتج الى] الكتب المصنفة في [شرح الغريب] ككتاب ابي عبيد القاسم بن سلام وهو غير مرتب وقد رتبة الشيخ موفق الدين ابن قلامه على الحروف واجمع منه كتاب ابي عبيد الهروي وقد اعتنى به الحافظ ابو موسى المديني فنقب عليه واستدرك ولزمخشري كتاب اسمه الفائق حسن الترتيب ثم جمع الجميع ابن الاثير في النهاية وكتابه اسهل

الكتب تداولاً مع امواز قليل فيه و ان كان اللفظ مستعملاً بكثرة لكن في مدلوله دقة احتيج الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار و بيان المشكل منها و قد اكثر الائمة من التصليف في ذلك كاطحاوي و الخطابي و ابن عبد البر و غيرهم [ثم الجهالة] بالراوي و هي السبب الثامن في الطعن [و سببها] اسمان احدهما [ان الراوي قد يكثر نعوته] من اسم او كنية او لقب او صفة او حرفة او نسب فيشتهر بشيء منها [فذكر بغيرها] اشهر به لغرض [من الغرض] فيظن انه آخر فيحصل اجهل بحاله [و صنفوا فيه] اى في هذا النوع [الموضح] لاهام الجمع و التفريق اجاد فيه الخطيب و سبقه اليه عبد الغني ثم الصوري و من امثله محمد بن السائب بن بشر الكلابي نسبة بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر و سماه بعضهم حماد بن السائب و كناه بعضهم ابا النصر و بعضهم ابا سعيد و بعضهم ابا هشام فصار يظن انه جماعة و هو واحد و من لا يعرف حقيقة الامر فيه لا يعرف شيئاً من ذلك [و] الامر الثاني ان الراوي [قد يكون مقلاً] من الحديث [فلا يكثر الخذ عنه و] قد صنفوا فيه [الواحدان] و هو من لم يرو عنه الا واحد و لو سمي فممن جمعه مسلم و الحسن بن سفيان و غيرهما [ولا يسمى] الراوي [اختصاراً] من الراوي عنه كقولنا اخبرني فلان او شيخ او رجل او بعضهم او ابن فان و يستدل على معرفة اسم البهيم بوزوده من طريق اخرى مسمى [و] صنفوا فيه [

[المبهمات ولا يقبل] حديث [المبهم] ما لم يسم لان شرط قبول
 الخبر عدالة رواة ومن ابهم اسمه لا يعرف عينه فكيف عدالة [و] كذا
 لا يقبل خبره [لوابهم بلفظ التعديل] كان يقول الراوي عنه اخبرني
 الثقة لانه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره وهذا [على الاصح]
 في المسئلة ولهذا النكتة لم يقبل المرسل ولو اسلمه العدل جازماً به
 لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل تمسكاً بالظاهر ان الجرح على خلاف
 الاصل وقيل ان كان القائل عالماً اجزأ ذلك في حق من يوافقه في
 مذهبه وهذا ليس من مباحث علوم الحديث والله الموفق [فان
سمى] الراوي [وانفرد] راو [واحد] بالرواية [عنه فـ] هو [مجهول
العين] كالمبهم الا ان يوثقه غير من يتفرد عنه على الاصح
 و كذا من يتفرد عنه اذا كان متاهلاً لذلك [او] ان روى عنه
 [اثنان فصاعدا ولم يوثق فـ] هو [مجهول الحال و هو المستور]
 و قد قبل روايته جماعة بغير قيد و ردّها الجمهور والتحقيق ان رواية
 المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها
 بل هي موقوفة الى استبانة حاله كما جزم به امام الحرمين ونحوه
 قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر [ثم البدعة] وهي السبب
 التاسع من اسباب الطعن في الراوي وهي [اما] ان تكون [بمكفر] كان
 يعتقد ما يستلزم الكفر [او بمفسق] فالاول لا يقبل صاحبه الجمهور
 وقيل يقبل مطلقاً وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته قبل

والتحقيق انه لا يرد كل مكفر بدعة لان كل طائفة تدعي ان مخالفها مبتدعة و قد تباع فتكفر مخالفها فلو اخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف فالمعتمد ان الذي يرد روايته من انكر امرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذاك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله [والذاني] وهو من لا يقتضي بدعته التكفير اصلا و قد اختلف ايضا في قبوله ورده فقل يرد مطلقا وهو بعيد و اكثر ما على به ان في الرواية عنه توثيقا الصحة وتنويها بذكره وعلى هذا فينبغي ان لا يروى عن مبتدع شيىء يشاركه فيه غير مبتدع و قيل يقبل مطلقا الا ان اعتقد حل الكذب كما تقدم و قيل [يقبل من لم يكن داعية] الى بدعة لان تزئيد بدعته قد عمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه من مذهبه وهذا [في الاصح] و اغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل نعم اكثر على قبول غير الداعية [الا ان روى ما يقوي بدعته فيرد على] المذهب [المختار وبه صرح] الحافظ ابو اسحق ابراهيم بن يعقوب [الجوزجاني شيخ] ابي داود و النسائي [في كتابه معرفة الرجال فقال في وصف الرواة و منهم زائغ عن الحق اي عن السنة ^(٢) صادق المهجة فليس فيه حيلة الا ان يوخذ من حديثه

ما لا يكون منكرا اذا لم يقويه بدعته انتهى وما قاله متجة لان العلة
 التي ترد حديث الداعية واردة فيما اذا كان ظاهر المروي يوافق
 مذهب المبتدع ولولم يكن داعية و الله اعلم [ثم سوء الحفظ] وهو
 السبب العاشر من اسباب الطعن و المراد به من لم يرجح جانب
 اصابته على جانب خطائه و هو على قسمين [ان كان لازما] للراوي
 في جميع حالاته [ف-] هو [الشاذ على رأى] بعض اهل الحديث [او]
 ان [كان] سوء الحفظ [طاريا] على الراوى اما لكبره او اذهاب بصره او
 لاحتراق كتبه او عدها بان كان يعتمد عليها فرجع الى حفظه فساء [ف-] هذا
 هو [المختلط] والحكم فيه ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا تميز قبل
 واذالم يتميز توقف فيه و كذا من اشتبه الامر فيه و انما يعرف ذلك
 باعتبار الآخذين عنه [ومتى توبع السيى الحفظ بمعتبر] كان يكون
 فوقة او مثله لادونه [وكذا] المختلط الذي لا يتميزو [المستور] الاسناد
 المرسل و [كذا] [المدلس] اذا لم يعرف المحذوف منه [صار حديثهم
 حسنا لذاته بل] وصفه بذلك [ب-] باعتبار [المجموع] من المتابع والمتابع
 لان كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابا او غير صواب على حد
 سواء فاذا جاءت من المعثرين رواية موافقة لاحدهم رجح احد الجانبين
 من الاحتمالين المذكورين و دل ذلك على ان الحديث محفوظ
 فارتقى من درجة التوقف الى درجة القبول والله اعلم و مع ارتفاعه
 الى درجة القبول فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته و ربما توقف

بعضهم عن اطلاق اسم الحسن عليه وقد انقضى ما يتعلق بالمتن
من حيث القبول والرد [ثم اسناد] وهو الطريق الموصلة الى
المتن والمتن هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد وهو من الكلام وهو
[اما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم] ويقتضى لفظه
اما [تصرّحاً او حكماً] ان المنقول بذلك الاسناد [من قوله] صلى
الله عليه وآله وسلم [او] من [فعله او] من [تقريره] مثال
المرفوع من القول تصرّحاً ان يقول الصحابي سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بكذا او يقول هو او غيره قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كذا او عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
كذا ونحو ذلك ومثال المرفوع من الفعل تصرّحاً ان يقول الصحابي
رايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل كذا او يقول هو او غيره كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير
تصرّحاً ان يقول الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم كذا او يقول هو او غيره فعل فلان او فعل بحضرة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كذا ولا يذكر انكاره اذ لا ومثال المرفوع من القول حكماً
لا تصرّحاً ما يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الاسرائيليات ما
لا مجال للاجتهاد فيه ولا له تعلق ببيان لغة او شرح غريب كالخبر عن
الامور الماضية من بدأ الخلق واخبار الانبياء عليهم السلام او التوبة

كلامهم او الفتن و احوال يوم القيمة وكذا الاخبار عما يحصل بفعله
 ثواب مخصوص او عقاب مخصوص وانما كان له حكم المرفوع لان اخباره
 بذلك يقتضي مخبرا له و ما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفا
 للمقابل به و للموقف للصحابة الا النبي صلى الله عليه و آله و سلم
 او بعض من يخبر عن الكتب القديمة فلهذا وقع الاحتراز عن القسم
 الثاني و اذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله
 عليه و آله و سلم فهو مرفوع سواء كان مما سمعه منه او عنه بواسطة
 و مثال المرفوع من الفعل حكما ان يفعل الصحابي ما لا مجال
 للاجتهاد فيه فينزل على ان ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه
 و آله و سلم كما قال الشافعي رحمه الله في صلوة علي كرم الله
 وجهه في الكسوف في كل ركعة اكثر من ركوعين و مثال المرفوع
 من التقرير حكما ان يخبر الصحابي انهم كانوا يفعلون في زمان النبي
 صلى الله عليه و آله و سلم كذا فانه يكون له حكم الرفع من جهة
 ان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه و آله و سلم على ذلك لتوفر دواعيهم
 على سؤاله عن امور دينهم و ان ذلك الزمان زمان نزول الوحي
 فلا يقع من الصحابة فعل شيعي و يستمرون عليه الا و هو غير ممنوع
 الفعل و قد استدلل جابر و ابو سعيد رضي الله عنهما على جواز
 العزل بانهم كانوا يفعلونه و القرآن ينزل و لو كان مما ينهى عنه لنهى
 عنه القرآن و يلتحق بقولى حكما ما ورد بصيغة الكناية في موضع

الصيغ الصريحة بالنسبة اليه صلى الله عليه وآله وسلم كقول التابعي
عن الصحابي يرفع الحديث او يرويه او يذنيه او رواية او يبلغ به او رواه
وقد يقتصر على القول مع حذف القائل ويريدون به النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كقول ابن سيرين عن ابي هريرة رضي الله تعالى
عنه قال قال تقاتلون قوما احدث وفي كلام الخطيب انه اعطاه خاص
باهل البصرة ومن الصيغ المحتملة قول الصحابي من السنة كذا
فالاكثر على ان ذلك مرفوع ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق قال واذا
قالها غير الصحابي فمذلك ما لم يضافها الى صاحبها سنة العمريين
وفي نقل الاتفاق نظرفعن الشافعي رحمه الله في عمل المسئلة قولان و
ذهب الى انه غير مرفوع ابو بكر الصيرفي من الشافعية و ابو بكر الرازي
من الحنفية و ابن حزم من اهل الظاهر و احتجوا بان السنة تنزل
بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين غيره و اجيبوا بان احتمال ارادة
غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم و سام بعيد وقد روى البخاري في صحيحه
في حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه في قصته
مع الحجاج حيث قال له ان كنت تريد السنة فتجتر بالصاوة قال
ابن شهاب فقلت لسالم انفعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال
و هل يعنون بذلك الاسنة فنقل سالم و هو احد فقهاء السبعة من اهل
المدينة و احد الحفاظ من التابعين عن الصحابة انهم اذا اطلقوا السنة
لا يريدون بذلك السنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم و اما قول بعضهم

ان كان مرفوعا فلم لا يقولون فيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فجوابه انهم تركوا الجزم بذلك تورعا واحتياطا ومن هذا قول ابي قلابة عن
 انس من السنة اذا تزوج البكر على الثيب اقام عندها سبعا اخرجاه
 في الصحيح قال ابو قلابة لو شئت لقلت ان انسا رفعه الى النبي صلى
 الله عليه وسلم اى لو قلت لم اكذب لان قوله من السنة هذا معناه لكن
 ايراده بالصيغة التي ذكرها الصحابي اوى ومن ذلك قول الصحابي
 امرنا بكذا ونهينا عن كذا فالخلاف فيه كالخلاف في الذي قبله لان
 مطلق ذلك ينصرف بظاهرة الى من له الامر والنهي وهو رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وخالف في ذلك طائفة وتمسكوا
 باحتمال ان يكون المراد غيره كمر القرآن او الاجماع او بعض الخلفاء
 او الاستنباط و اجيبوا بان اصل هو الاول وماعداه محتمل لكنه
 بالنسبة اليه مرجوح وايضا فمن كان في طاعة رئيس اذا قال امرت
 لا يفهم منه ان امره الا رئيسه واما قول من قال يحتمل ان يظن
 ما ليس بامر امرا فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو مذكور فيما
 لو صرح فقال امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكذا وهو احتمال
 ضعيف لان الصحابي عدل عارف باللسان فلا يطلق ذلك الا بعد
 التحقيق ومن ذلك قوله كنا نفعل كذا فله حكم الرفع ايضا كما
 تقدم ومن ذلك ان يحكم الصحابي على فعل من الانعال بانه
 طاعة لله او لرسوله او معصيته كقول عمار من امام يوم الشك الذي

يشك فيه فقد مضى ابا القاسم على الله عليه وآله وسلم فلهذا حكم
الرفع ايضا ان الظاهر ان ذلك مما تلقاه عنه صلى الله عليه وآله وسلم
[او] ينتهي غاية السك [الى اصحابي] كذلك [الى مثل ما
تقدم في كون اللفظ يقتضى التصريح بان المنقول هو من قول
الاصحابي او من فعله او من تقريره ولا يجيب فيه جميع ما تقدم بل
معظمه والتشبيه لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما كان هذا
أختصر شاملا لجميع انواع علوم الحديث استطردت منه الى تعريف
الاصحابي من هو فقلت [^{١٦١} وهو من لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم مؤمنا به ومات على الاسلام ولو غلبت ردة في الصبح]
والمراد باللقاء ما هو اعم من المجالسة والمشااة ودخول احدهما
الى الآخر وان لم يكلمه و يدخل فيه رواية احدهما لآخر سواء كان
ذلك بنفسه او بغيره والتعبير بالملقى اولى من قول بعضهم اصحابي
من رأى النبي صلى الله عليه وسلم انه يخرج ابن ام مكتوم
ونحوه من العميات وهم صحابة بلا تردد واللفظ في هذا التعريف
كأجنس وقولي مؤمنا كالفصل يخرج من حصل له اللقاء المذكور
لكن في حال كونه كافرا وقولي به فصل فان يخرج من انبياء مؤمنا
لكن بغيره من الانبياء عليهم السلام لكن هل يخرج من لقينه مؤمنا بالانبياء

صليبعث ولم يدرك البعثة وفيه نظرو قولي و مات على الاسلام فصل
 ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقيه مومنا و مات على الردة كعبيد الله
 بن جحش وابن خطل وقولي ولو تخللت ردّة اى بين لقيه له مومنا به
 وبين موته على الاسلام فان اسم الصحبة باق له سواء رجع الى الاسلام
 في حيوته ام بعد موته وسواء لقيه ثانيا ام لا وقولي في الاصح اشارة
 الى الخلاف في المسئلة ويدل على رجحان الاول قصة الاشعث بن
 قيس فانه كان ممن ارتد و اتي به الى ابي بكر الصديق رضى الله عنه
 اسيرا فعاد الى الاسلام فقبل منه ذلك وزوجه اخته و لم يتخلف
 احد عن ذكره في الصحابة و لاعن تخريج احاديثه في المسانيد وغيرها
 تنبيهان أحدهما لاختفاء في رجحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وآله
 و سلم و قاتل معه او قتل تحت رايته على من لم يلزمه او لم يحضر
 معه مشهدا و على من كلمه يسيرا او ماشاة قليلا او رآه على بعد او
 في حال الطفوية و ان كان شرف الصحبة حاصل للجميع و من ليس
 له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية و هم مع ذلك
 معدودون في الصحابة لما نالوه من شرف الروية و ثانيهما يعرف
 كونه صحابيا بالتواترو الاستفاضة او الشهرة او باخبار بعض الصحابة
 او بعض ثقات التابعين او باخباره عن نفسه بانه صحابي اذا كانت

دعواه ذلك تدخل تحت الامكان وقد استشكل هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه ذلك نظير دعوى من قال انا عدل و يحتاج الى تأمل [او] ينتهي غاية الاسناد [الى التابعي وهو من لقي] [الصحابي كذلك] وهذا متعلق باللقى وما ذكر معه الا قيد الايمان به فذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا هو المختار خلافا لمن اشترط في التابعي طول الملازمة وصحة السماع او التمييز وبقي بين الصحابة والتابعين طبقة اختلفت في احقادهم باى القسمين وهم المخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعدهم ابن عبد البر فى الصحابة وادعى عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة وفيه نظر لانه افصح في خطبة كتابه بانه انما اوردتهم ليكون كتابه جامعا مستوعبا لاهل القرن الاول والصحیح انهم معدودون في كبار التابعين سواء عرف ان الواحد منهم كان مساميا في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كالنجاشي اولا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الاسراء كشف له عن جميع من في الارض فراههم فينبغى ان يعد من كان مومنا به في حيوته ان ذاك وان لم يلاقه فى الصحابة لحصول الروية من جانبه صلى الله عليه وسلم [فـ] القسم [الاول] مما تقدم ذكره من التسام الثلاثة وهو ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم غاية الاسناد هو [المرفوع] سواء كان ذلك الانتهاء باسناد متصل ام لا [و الثانى]

[الموقوف] وهو ما ينتهي الى الصحابي [والمثلث المقطوع] وهو ما ينتهي الى التابعي [ومن دون التابعي] من اتباع التابعين فمن بعدهم [فيه] اي في التسمية [مثله] اي مثل ما ينتهي الى التابعي في تسمية جميع ذاك مقطوعا وان شئت قلت موقوف على فلان فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع فالمنقطع من مباحث الاسناد كما تقدم و المقطوع من مباحث المتن كما يرى وقد اطلق بعضهم هذا في موضع هذا و بالعكس تجوزا عن الاصطلاح [ويقال للاخيرين] اي الموقوف والمقطوع [الاثرو المسند] في قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو [مرفوع صحابي بسند ظاهرة الاتصال] فقولى مرفوع كالجنس وقولى صحابي كالفصل يخرج به ما رفعه التابعي فانه مرسل او من دونه فانه معضل او معلق وقولى ظاهرة الاتصال يخرج ما ظاهرة الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب الاولى ويفهم من التقييد بالظهور ان الانقطاع الخفى كنعنة المدلس والمعاير الذي لم يثبت لقيه لا يخرج الحديث عن كونه مسندا لطباق الائمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر بمعايه منه وكذا شيخه عن شيخه متصلا الى صحابي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واما الخطيب فقال المسند المتصل فعلى هذا الموقوف اذا جاء بسند

متصل يسمى هذه مسندا لكن قال ان ذلك قد يأتي لكن بقلة
وابعد ابن عبد البر حديث قال المسند المرفوع ولم يتعرض للاسناد فانه
يصدق على المرسل والمفضل والمنقطع اذا كان المتن مرفوعا ولا قائل
به [فان قل عدد] اى عدد رجال السند [فاما ان ينتهي الى النبي
صلى الله عليه وسلم] بذلك العدد القليل بالنسبة الى منذ آخر
برد به ذاك الحديث بعينه بعدد كثير [او] ينتهي [الى امام]
من ائمة الحديث [ذي صفة عليّة] كالحفظ والفقه والضبط
والتصنيف وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح [كشعبة]
ومالك والذوري والشافعي والبخاري ومسلم ونحوهم [فالاول] وهو
ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم [العلو المطلق] فان اتفق
ان يكون سنده صحيحا كان الغاية القصوى والا فصوره العلوية موجودة
مالم يكن موضوعا فهو كعدم [والذاني] العلو [النسبي] وهو ما يقتل
العدد فيه الى ذاك الامام او كان العدد من ذاك الامام الى منتهاه
كثيرا وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلب ذلك على كثير
منهم بحديث اعملوا الاشغال بما هو اهم منه وانما كان العلو مرغوبا
فيه لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطاء لانه مزامن راو من رجال الاسناد
الا والخطاء جائز عليه فكما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان
التجوز وكلما قلت قلت فان كان في النزول مزية ليست في العلو
كان يكون رجاله وثق منه او احفظ او افقه او الاتصال فيه اظهر فلا تردد

في ان النزول حينئذ اولى واما من رجح النزول مطلقا واحتج بان كثرة
البحث يقتضى المشقة فيعظم الاجر فذاك ترجيح باسراجبني عما
يتعلق بالتصحيح والتضعيف [وفيه] اى فى العلو النسبي [الموافقة]
وهى الوصول الى شيخ احد المصنفين من غير طريقة [اى الطريقة
التي تصل الى ذاك المصنف المعين مثاله روى البخاري عن قتيبة عن
مالك حديثا فلو رويانا من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولو رويانا
ذلك الحديث بعينه من طريق ابي العباس السراج عن قتيبة مثلا لكان
بيننا وبين قتيبة فيه سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في
شيخه بعينه مع علو الاسناد على الاسناد اليه [وفيه] اى فى العلو النسبي
[البديل هو الوصول الى شيخ شيخه كذا] كان يقع لنا ذاك الاسناد
بعينه من طريق اخرى الى القعنبى عن مالك فيكون القعنبى
بدلا فيه من قتيبة واكثر ما يعتبرون الموافقة والبديل اذا قارنا العلو والا
فاسم الموافقة والبديل واقع بدونه [وفيه] اى فى العلو النسبي [المساواة]
او هى استواء عدد الاسناد من الراوى الى آخره [اى الاسناد] مع اسناد
احد المصنفين [كان يروى النسائي مثلا حديثا يقع بينه وبين النبي
صلى الله عليه وسلم احد عشر نفسا فيقع لنا ذاك الحديث بعينه
باسناد آخر الى النبي صلى الله عليه وسلم يقع بيننا فيه وبين النبي
صلى الله عليه وسلم احد عشر نفسا فساوي النسائي من حيث العدد
مع قطع النظر عن ملاحظة ذاك الاسناد الخاص [وفيه] اى فى العلو

النسبى ايضا [المصافحة وهى الاستواء مع تلميذ ذات المصنف]
 على الوجه المشرح أولا وسميت مصافحة لان العادة جرت فى الغالب
 بالمصافحة بين من تلاقيا ونحن فى هذه الصورة كانا لقينا النسائى
 فكانا صافحناه [ويقابل العلو باقسامه] المذكورة [النزول] فيدعون
 كل قسم من اقسام العلو يقابله قسم من اقسام النزول خلافا لمن زعم
 ان العلو قد يقع غير تابع للنزول [فان تشارك الراوى ومن روى عنه
 فى امر] من الامور المتعلقة بالرواية [مثل السن والقي] وهو الخذ
 عن المشايخ [فهو] النوع الذى يقال له رواية [القرآن] لانه حينئذ يكون
 راويا عن قريبه [وان روى كل منهما] اى من القرينين [عن الآخر
 فهو] المديج] وهو اخص من الاول فكل مديج اقران وليس كل اقران
 مديجا وقد صنف الدارقطني فى ذلك وصنف ابوالشيخ الصبهاني
 فى الذى قبله و اذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان كلا منهما يروى
 عن الآخر فهل يسمى مديجا فيه بحث و الظاهر لا لانه من رواية
 الاكبر عن الاصغر والتدريج ماخوذ من ديداجتي الوجه فيقتضي
 ان يكون ذلك مستويا من الجانبين فلا يجيء فيه هذا [وان روى]
 الراوى [عن] هو [دونه] فى السن او فى اللقى او فى المقدار [فهذا النوع
 هو رواية [الاكبر عن الاصغر و منه] اى من جملة هذا النوع وهو
 اخص من مطلقة رواية [الآباء عن الابناء] و الصحابة عن التابعين
 و الشيخ عن تلميذه ونحو ذلك [وفي عكسه كثرة] لانه هو اجداد

المسلوكة الغالبة و فائدة معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم و تنزيل
الناس منازلهم و قد صنف الخطيب في رواية الآباء من الإبناء تصنيفا
و افرد جزء الطيف في رواية الصحابة عن التابعين^(ن) و جمع الحافظ صلاح
الدين العلائي من المتأخرين مجلدا كبيرا في معرفة من روى عن
أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه و سلم و قسمه أقساما
فمنه ما يعود الضمير في قوله عن جده على الراوى و منه ما يعود
الضمير فيه على أبيه و بين ذلك و حققه و خرج في كل ترجمة
حديثا من مروجه و قد اخصت كتابه المذكور و زدت عليه تراجم كثيرة
جدا و أكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الآباء باربعة عشر أباً

[و ان اشتدرك إثنان عن شيخ و تقدم موت احدهما] على الآخر

[فهو السابق و اللاحق] و أكثر ما وقفنا عليه من ذلك ما بين

الرايين الواقعين فيه في وفاة مائة و خمسون سنة و ذلك ان الحافظ

السلفي سمع منه أبو علي البرداني احد مشايخه حديثا و رواه عنه

ومات على رأس الخمس المائة ثم كان آخر اصحاب السلفي بالسماع

سبطه أبو القاسم عبد الرحمن ابن مكّي و كانت وفاته سنة خمس

و ست مائة و من قديم ذاك ان البخاري حدث عن تلميذه أبي

العباس السراج اشياء في التاريخ و غيره و مات سنة ست و خمسين

و ماتين و آخر من حدث عن السراج بالسماع ابو الحسين الخفاف
و مات سنة ثلث و تسعين و ثلث مائة و غالب ما يقع من ذلك
ان المسموع منه قد يتاخر بعد موت احد الراويين زمانا حتى
يسمع منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه دهورا طويلا
فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة و الله اعلم [و ان روى]
الراوي [عن اثنين متفقين] او مع اسم الاب او مع اسم الجد
او مع النسبة [و لم يميزا] به الشخص كلا منهما فان كنا ثقتين لم يضر
و من ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن احمد غير منسوب عن
ابن وهب فانه اما احمد بن صالح او احمد بن عيسى او عن محمد
غير منسوب عن اهل العراق فانه اما محمد بن سلام او محمد بن بكير
الذهلي وقد استوعبت ذلك في مقدمة شرح البخاري و من اراد
لذاك ضابطا كلياً يمتاز به احدهما عن الآخر [فباختصاصه] اي الشيخ
المروي عنه [باحد هما يدين] الحمل [و متى لم يدين ذلك او كان
مختصا بهما معا فاشكاه شديد فيرجع فيه الى القرابين و الظن الغالب
[و ان روى] عن شيخ حديثنا [و جحد الشيخ مرويه] فان كان [جزما]
كان يقول كذب علي او ما رويت هذا و نحو ذلك فان وقع منه ذلك
[رد] ذلك الخبر كذب واحد منهما لا بعينه و لا يكون ذلك قادحا في
واحد منهما المتعارض [او] كان جحده [احتمالا] كان بقول ما ذكره هذا
اولا اذ روى [قبل] ذلك الحديث [في الصحيح] لان ذلك يحمل على نهيان

الشيخ وقيل لا يقبل لان الفرع تبع للاصل في اثبات الحديث بحديث
 اذا اثبت الاصل الحديث يثبت رواية الفرع فكذلك ينبغي ان يكون فرعاً
 عليه و تبعاً له في النفي وهذا متعقب فان عدالة الفرع يقتضي
 صدقه وعدم علم الاصل لا ينافيه فالمثبت مقدم على النافي و اما
 قياس ذلك بالشهادة فقامد لان شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على
 شهادة الاصل بخلاف الرواية فاندرقا [وفيه] اى في هذا النوع
 صنف الدارقطني كتاب [من حدث ونسي] وفيه ما يدل على
 تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حدثوا باحاديث فلما
 عرضت عليهم لم يتذكروها لكنهم لاعتمادهم على الرواة عنهم صاروا
 يروونها عن الذين روهها عنهم عن انفسهم كحديث سهيل بن ابي صالح
 عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين قال
 عبد العزيز بن محمد الدراوردي حدثني به ربيعة بن ابي
 عبد الرحمن عن سهيل قال فلقيت سهيلاً فسأله عنه فلم يعرفه فقلت ان
 ربيعة حدثني عنك بهذا فكان سهيل بعد ذلك يقول حدثني
 ربيعة عني اني حدثته عن ابي به و نظائره كثيرة [و ان اتفق الرواة]
 في اسناد من الاسانيد [في صيغ الاداء] كسمعت فلانا قال سمعت
 فلانا او حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ [او غيرها من
 الحالات] القولية كسمعت فلانا يقول اشهد بالله لقد حدثني فلان
 الخ او الفعلية كقوله دخلنا على فلان فاطعمنا تمر الخ او القولية والفعلية

معا كقوله حدثني فلان وهو أخذ بلحيته قال امننت بالقدر الى
 آخره [فهو المسلسل] وهو من صفات الاسناد وقديقع التسلسل
 في معظم الاسناد كحديث المسلسل بالاولية فان السلسلة تنتهي
 فيه الى سفيان بن عيينة فقط ومن رداة مسلسلا الى منتهاة فقد وهم
 [وصيغ الاداء] المشار اليها على ثمان مراتب الاولى [سمعت
 وحدثني ثم اخبرني وقرأت عليه] وهى المرتبة الثانية
 [ثم قرئ عليه وانا اسمع] وهى الثالثة [ثم انباني] وهى الرابعة
 [ثم فاولني] وهى الخامسة [ثم شافهني] اى بالاجازة وهى
 السادسة [ثم كذب لي] اى بالاجازة وهى السابعة [ثم عن ونحوها]
 من الصيغ المتكتملة للسمع والاجازة ولعدم السماع ايضا وهذا
 مثل قال وذكر وروى فاللفظان [الاولان] من صيغ الاداء وهما سمعت
 وحدثني صاحبان [امن سمع وحده من لفظ الشيخ] وتخصيص
 التحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشايح بين اهل الحديث
 اصطلاحا ولا فرق بين التحديث والاخبار من حيث اللغة وفي ادعاء
 الفرق بينهما تكلف شديد لكن لما تقرر الاصطاح صار ذلك حقيقة
 عرفية فتقدم على الحقيقة اللغوية مع ان هذا الاصطلاح انما شاع
 عند المشاركة ومن تبعهم واما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح
 بل الاخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد [فان جمع الراوي] اى
 اتى بصيغة الجمع فى الصيغة الاولى كان يقول حدثنا فلان او سمعنا

فلانا يقول [فهو] دليل على انه سمعه [مع غيره] وقد يكون الذوق
 للعظمة اكن بقلّة [واولها] اى صيغ المراتب [اصرحها] اى اصرح
 صيغ الاداء في سماع قائلها لانها لا تحتل الراسطة ولان حدثني
 قد يطلق في الاجازة تدليسا [وارفعا] مقدارا [ما] يقع [في الاملاء]
 لما فيه من التذبت والتحفظ [والثالث] وهو اخبرني [والرابع]
 وهو قرأت عليه [لمن قرأ بنفسه] على الشيخ [فان جمع] كان
 يقول اخبرنا او قرأنا عليه [فهو كاخماس] وهو قرى عليه وانا
 اسمع وعرف من هذا ان التعبير بقرأت لمن قرأ خير من التعبير
 بالاخبار لانه انصح بصورة الحال * تنبيه * القراءة على الشيخ احد وجوه
 التحمل عند الجمهور وابعده من ابي ذاك من اهل العراق وقد
 اشد انكار الامام مالك وغيره من المدنيين عليهم في ذلك
 حتى بالغ بعضهم فرجحها على السماع من لفظ الشيخ وذهب
 جمع جم منهم البخاري وحكاة في اوائل صحيحه عن جماعة من
 الائمة الى ان السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه يعنى في
 الصحة والقوة سواء والله اعلم [والاباء] من حديث اللغة واصطلاح
 المتقدمين [بمعنى الاخبار الافي عرف المتأخرين فهو الاجازة كعن]
 لانها في عرف المتأخرين للاجازة [وعننة المعاصر محمولة
 على السماع] بخلاف غير المعاصر فانها تكون مرسلة او منقطعة فشرط
 حملها على السماع بثبوت المعاصرة [الا من المدلس] فانها ليست

محمولة على السماع [وقيل يشترط] في حمل عنقنة المعاصر على
السماع [ثبوت لقائهما] الى الشيخ والراوي عنه [ولو مرة] واحدة
ليحصل الامن في باقى معننه عن كونه من المرسل الخفي [وهو
المختار] تبعاً لعلي بن المديني و البخاري وغيرهما من الذقاد و
[واطلقوا المشافهة في الاجازة المتلفظ بها] تجوزا [و] كذا [الكتابة في
الاجازة المكتوب بها] وهو موجود في عبارة كثير من المتأخرين
بخلاف المتقدمين فانهم انما يطلقونها فيما كتبه الشيخ من الحديث
الى الطالب سواء اذن له في روايته ام لا لا فيما كتب انبه بالاجازة فقط
[و اشترطوا في صحة] الرواية [بالمناولة اقترانها بالذن بالرواية وهى]
اذا حصل هذا الشرط [ارفع انواع الاجازة] لما فيها من التعيين
والتشخيص و صورتها ان يدفع الشيخ اصله او ما قام مقامه للطالب
او يحضر الطالب اصل الشيخ و يقول له فى الصورتين هذه روايتي
عن فلان فاروة عني و شرطه ايضا ان يمتنه منه اما بالتقليد و اما
بالعارة لينقل منه و يقابل عليه و الا ان ناوله و استقر في الحال
فلا يتبين ارفعيته لكن لها زيادة مزية على الاجازة المعينة وهى ان
يجيزه الشيخ برواية كتاب معين و يعين له كيفية روايته له و اذا خلت
المناولة عن الاذن لم يعتبر بها عند الجمهور و جنح من اعتبرها الى ان
مناولته اياه تقويم مقام ارساله اليه بالكتاب من بلد الى بلد و قد
ذهب الى صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من الرثمة و اولم يقرن

ذلك بالاذن بالرواية كأنهم اكتفوا في ذلك بالقرينة ولم يظهر لي فرق قوي بين منالة الشيخ الكتاب من يده للطالب وبين إرساله بالكتاب إليه من موضع الى آخر اذا خلا كل منهما عن الاذن [وكذا اشترطوا الاذن في الوجداء] وهي ان تجد بخط تعرف كاتبه فتقول وجدت بخط فلان ولا يسوغ فيه اطلاق اخبرني بمجرد ذلك الا ان كان له منه اذن بالرواية عنه واطلق قوم ذلك فغلطوا [و] كذا [الوصية بالكتاب] وهي ان يوصي عند موته او سفره لشخص معين باصله او باصوله فقد قال قوم من الائمة المتقدمين يجوز له ان يروي تلك الاصول عنه بمجرد هذه الوصية وابي ذلك الجمهور الا ان كان له منه اجازة [و] كذا اشترطوا الاذن بالرواية [في الاعلام] وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة بانني اروي الكتاب الفلاني عن فلان فان كان له منه اجازة اعتبر والا فلا عبرة بذلك [كاجازة العامة] في المجاز له لا في المجاز به كان يقول اجزت لجميع المسلمين او لمن ادرك حيوتي او لاهل الاقليم الفلاني او لاهل البلدة الفلانية وهو اقرب الى الصحة لقرب الانحصار [و] كذا الاجازة [للمجهول] كان يكون مبهما او مبهلا [و] كذا الاجازة [للمعذور] كان يقول اجزت لمن سيولد لفلان وقيل ان عطفه على موجود صح كان يقول اجزت لك ومن سيولد لك والاقرب عدم الصحة ايضا وكذا الاجازة اموجود او معدوم عاقبت بمشيدة الغير كان يقول اجزت لك ان شاء فلان او اجزت لمن شاء فلان لا ان يقول

اجزت لك ان شئت و هذا [على الاصح في جميع ذاك]
وقد جوز الرواية في جميع ذاك سوى المجهول ما لم يتبين المراد منه
الخطيب و حكاة عن جماعة من مشايخه و استعمل الاجازة
للمعدوم من القدماء ابوبكر بن ابي داود و ابو عبد الله بن مندة
و استعمل المعلقة منهم ايضا ابوبكر بن خيثمة و روى بالاجازة العامة
جمع تثير جمعهم بعض الحفاظ في كتاب ورتبهم على حروف المعجم
لكثرتهم و كل ذاك كما قال ابن الصلاح توسع غير مرضي لان الاجازة
الخاصة المعينة مختلف في صحتها اختلافا قويا عند القدماء و
ان كان العمل استقرار على اعتبارها عند المتأخرين فهي دون السماع
بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاسترسال المذكور فانها تزداد ضعفا
لكنها في الجملة خير من ايراد الحديث معضلا و الله اعلم و الى هذا
انتهى الكلام في اقسام صيغ الاداء [ثم الرواة ان اتفقت اسمائهم
و اسماء آبائهم] فصاعدا [و اختلفت اشخاصهم] سواء اتفق في ذلك
اثنان منهم ام اكثر و كذا اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية و النسبة
[فهو] الذوع الذي يقال له [المتفق و المفترق] و فائدة معرفته خشية
ان يظن الشخصان شخصا واحدا و قد صنف فيه الخطيب كتابا
حافلا و قد لخصته و زدت عليه شيئا كثيرا و هذا عكس ما تقدم من
الذوع المسمى بالمهمل لانه يخشى فيه ان يظن الواحد اثنين و هذا
يخشى منه ان يظن الاثنان واحدا [و ان اتفقت الاسماء خطأ]

[واختلفت نطقا] سواء كان مرجع الاختلاف النقط او الشكل [فهو المؤلف والمختلف] ومعرفته من مهمات هذا الفن حتى قال علي ابن المديني اشد التصحيف ما يقع في الاسماء ووجهه بعضهم بانه شيعي لا يدخله القدياس ولا قبله شيعة يدل عاينه ولا بعده وقد صنف فيه ابو احمد العسكري لكن اضافة الى كتاب التصحيف له ثم افردة بالتاليف عبد الغني بن سعيد فجمع فيه كتابين كتابا في مشتببه الاسماء وكتابا في مشتببه النسبة وجمع شيخه الدارقطني في ذلك كتابا حافلا ثم جمع الخطيب ذيلًا ثم جمع الجميع ابو نصر بن ماکولا في كتابه الاكمال واستدرک عليهم في كتاب آخر جمع فيه اوهامهم وبيّنها وكتابه من اجمع ما جمع في ذلك وهو عمدة كل محدث بعده وقد استدرک عليه ابو بكر بن نقطة ما فاتته او تجدد بعده في مجلد ضخّم ثم ذيل عليه منصور بن سليم بفتح السين في مجلد لطيف وكذلك ابو حامد بن الصابوني وجمع الذهبي في ذلك مختصرا جدا اعتمد فيه على الضبط بالقلم وكثر فيه الغلط والتصحيف المبين لموضوع الكتاب وقد يسر الله تعالى بتوضيحه في كتاب سمّيته تبصير المنتبه بتحرير المشتببه وهو مجلد واحد فضبطته بالحروف على الطريقة المرضية وزدت عليه شيئا كثيرا مما اهماه او لم يقف عليه والله الحمد على ذلك [و ان اتفقت الاسماء] خطأ ونطقا [واختلفت الالباء] نطقا مع ايتلافها خطأ كمحمد بن عقيل بفتح العين

و محمد بن عقيل بضمها الاول نسيابوري و الثاني فريابي و هما مشهوران و طبقتهما متقاربة [او بالعكس] كان تختلف الاسماء نطقا و تتألف خطأ و يتفق الآباء نطقا و خطأ كشریح بن النعمان و سريج بن الذعمان الاول بالسين المعجمة و الحاء المهملة و هو تابعي يروي عن علي رضي الله عنه و الثاني بالسين المهملة و الحاء المعجمة و هو من شيوخ البخاري [فهو] النوع الذي يقال له [المتشابه] و قد صنف فيه الخطيب كتابا جليلا سماه تلخيص المتشابه ثم ذيل عليه ايضا بهاماته اولاه و هو كثير الفائدة [و كذا ان وقع] ذلك [الاتفاق] في الاسم و اسم الاب و الاختلاف في النسبة و يتركب منه و مما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق و الاشتباه في الاسم و اسم الاب مثلا [الا في حرف او حرفين] فأكثر من احدهما او منهما و هو على قسمين اما ان يكون الاختلاف بالتغيير مع ان عدد الحروف ثابتة في الجهتين او يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الاسماء عن بعض فمن امثلة الاول محمد بن سنان بكسر السين المهملة و نونين بينهما الف و هم جماعة منهم العوفي بفتح العين و الواو ثم القاف شيخ البخاري و محمد بن سيار بفتح السين المهملة و تشديد الياء التحتانية و بعد الالف راء و هم ايضا جماعة منهم اليمامي شيخ عمر بن يونس و منها محمد بن حذيان بضم الحاء المهملة و نونين بينهما ياء تحتانية الاولى مفتوحة تابعي يروي عن ابن عباس رضي الله عنه

و غيره و محمد بن جبير بالجم بعدها باء موحدة و آخره راء وهو
محمد بن جبير بن مطعم تابعي مشهور ايضا و من ذاك معرف
بن واصل كوفي مشهور و مطرف بن واصل بالطاء بدل العين شيخ
آخر يروي عنه ابو حذيفة النهدي و مده ايضا احمد بن الحسين
صاحب ابراهيم بن سعد و آخرون و احيد بن الحسين مثله لكن
بدل الميم ياء تحتانية وهو شيخ بخاري يروي عن عبد الله
بن احمد البيكندي و من ذاك ايضا حفص بن ميسرة شيخ
مشهور من طبقة مالک و جعفر بن ميسرة شيخ لعبد الله بن
موسى الكوفي الاول بالحاء المهملة و الغاء بعدها صاد مهملة و
الثاني بالجم و العين المهملة بعدها فاء ثم راء و من امثلة الثاني
عبد الله بن زيد وهم جماعة منهم في الصحابة صاحب الاذان واسم
جده عبد ربه و راوي حديث الوضوء و اسم جده عاصم و هما
انصاريان و عبد الله بن يزيد بزيادة ياء في اول اسم الاب و الزاي مكسورة
وهم ايضا جماعة منهم في الصحابة الخطمي يكنى ابا موسى و حديثه في
الصحيحين و القاري له ذكر في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها
و قد زعم بعضهم انه الخطمي و فيه نظر و منها عبد الله بن يحيى
وهم جماعة و عبد الله بن نجبي بضم الذون و فتح الجيم و تشديد الياء
تابعي معروف يروي عن علي رضي الله تعالى عنه [او] يحصل
الاتفاق في الخط و النطق لكن يحصل الاختلاف او الاشتباه

[بالتقديم و التأخير] اما في الاسمين جملة [او نحو ذلك] كان يقع التقديم و التأخير في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة الى ما يشتبه به مثال الاول الاسود بن يزيد و يزيد بن الاسود و هو ظاهر و منه عبد الله بن يزيد الخطمي و يزيد بن عبد الله و مثال الثاني ايوب بن هيار و ايوب بن يسار الاول مدني مشهور و ليس بالقوي و الآخر مجهول •

* خاتمه *

[و من المهم] عند المحققين [معرفة طبقات الرواة] و فائدته الامن من تداخل المشبهين و امكن الاطلاع على تبدين التدايس و الوقوف على حقيقة المراد من العننة و الطبقة في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركوا في السن و لقاء المشايخ و قد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين كنس بن مالك فانه من حيث ثبوت صحبته للنبي صلى الله عليه و آله و سلم يمد في طبقة العشرة مثلا و من حيث صغر السن بعد في طبقة من بعدهم فمن نظر الى الصحابة باعتبار الصحبة جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان و غيره و من نظر اليهم باعتبار قدر زائد كالسبق الى الاسلام او شهود المشاهد الغافلة جعلهم طبقات و الى ذلك جنح صاحب الطبقات ابو عبد الله محمد بن سعد البغدادي و كذابه اجمع ما جمع في ذلك و كذلك من جاء بعد الصحابة رضي الله تعالى عنهم و هم اتابعون من نظر اليهم باعتبار الاخذ عن بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان ايضا و من نظر اليهم

باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد و لكل منهما وجه
 [و] من المهم ايضا معرفة [مواليدهم و وفياتهم] لان بمعرفتها يحصل
 الامن من دعوى المدعي للقاء بعضهم و هو في نفس الامر ليس
 كذلك [و] من المهم ايضا معرفة [بلدانهم] و اوطانهم و فائدته الامن
 من تداخل الاسمين اذا اتفقا لكن افترقا بالفسب [و] من المهم ايضا
 معرفة [احوالهم تعديلا و تجريحا و جهالة] لان الراوي اما ان يعرف
 عدالة او يعرف فسقه او لا يعرف فيه شيء من ذلك [و] من
 اهم ذلك بعد الاطلاع معرفة [مراتب ائرج] و التعديل لانهم قد
 يجرحون الشخص بما لا يستلزم رد حديثه كله و قد بينا اسباب
 ذلك فيما مضى و حصرناها في عشرة و تقدم شرحها مفصلا و
 الغرض هنا ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب [و]
 للجرح مراتب [اسوءها الوصف] بما دل على المبالغة فيه و اصرح
 ذلك التعبير [با فعل كاذب الناس] و كذا قولهم اليه المنتهى
 في الوضع و هر ركن الكذب و نحو ذلك [ثم دجال او وضاع او كذاب]
 لانها و ان كان فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها [و اسهلها]
 اى الالفاظ الدالة على ائرج قولهم [ليتن اوسيدى الحفظ او فيه ادنى
 مقال] و بين اسوء الجرح و اسهله مراتب لا يخفى فقولهم متروك او
 سافط او فاحش الغلط او مذكر الحديث اشد من قولهم ضعيف
 او ليس بالقوي او فيه مقال [و] من المهم ايضا معرفة [مراتب

التعديل و ارفعها الوصف [ايضاً بما دل على المبالغة فيه و اخرج
 ذلك التعبير [بافعل كوتق الناس] او اثبت الناس او اليه المنتهى
 في التثبت [ثم ما تاكد بصفة] من الصفات الدالة على
 التعديل [او عفتين كثرة ثقة] او ثبت ثبت [او ثقة حافظ] او عدل
 ضابط او نحو ذاك [وادناها ما اشعر بالقرب من اسهل للتجريح كشيخ]
 و يروى حديثه و يمتد به و نحو ذاك و بين ذاك مراتب لا تخفى
 [و] هذه احكام تتعلق بذلك ذكرتها ههنا للتكملة المائدة فاقول [تقبل
 التزكية من عارف باسبابها] لا من غير عارف الما يزكي بسجود
 ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة و اختبار [ولو] كانت التزكية صادرة
 [من] مذك [واحد على الاصح] خلافا لمن شرط انها لا تقبل الا من
 اثنين احمافا لها بالشهادة في الاصح ايضا و الفرق بينهما ان التزكية
 تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد و الشهادة تقع من الشاهد
 عند الحكم و افترقا و لو قيل يفصل بين ما اذا كانت التزكية في
 الراوى مستندة من المزكي الى اجتهاده او الى النقل عن غيره
 لكان متجها لانه ان كان الاول فلا يشترط العدد اصلا لانه حينئذ يكون
 بمنزلة الحكم و ان كان الثاني فيلجى فيه اُخلاف فيبين انه ايضا
 لا يشترط فيه العدد لان اصل النقل لا يشترط فيه العدد فكذا ما
 تفرغ عنه و الله اعلم و ينبغي ان لا يقبل الجرح و التعديل الا من
 عدل متيقظ فلا يقبل جرح من انطرد فيه فجرح بما لا يقتضى ردا

تحدث الحديث كما لا يقبل تركية من اخذ بمجرد الظاهر فاطلق
التركية وقال الذهبي وهو من اهل الاستقراء التام في نقد الرجال
لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف
ولا على تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك
حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه وليحذر المتكلم في
هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فانه ان عدل بغير
تثبت كان كالمثبت حكما ليمس بثابت فيخشى عليه ان يدخل
في زمرة من روى حديثا وهو يظن انه كذب وان جرح
بغير تحرز اقدم على الطعن في مسلم بري من ذلك و
سمه بهيسم سوء يبقى عليه عارة ابداء والآفات تدخل في هذا
تارة من الهوى والغرض الفاسد وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبا
وتارة من الخائفة في العقائد وهو موجود كثيرا قديما وحديثا
ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد قدمنا تحقيق الحال في العمل
برواية المبتدع [والجرح مقدم على التعديل] واطلق ذلك جماعة
ولكن محله [ان صدر حديثا من عارف بأسبابه] لانه ان كان غير
مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالة وان صدر من غير عارف بالاسباب
لم يعتبر به ايضا [فان خلا] المجروح [عن تعديل قبل] الجرح فيه
[مجملا] غير مبين السبب اذا صدر من عارف [على المختار]
لانه اذا لم يكن فيه تعديل كان في حيز المجهول واعمال قول الجرح

أولى من أعماله ومال ابن الصلاح في مثل هذا إلى التوقف فيه • فصل •

[و] من المهم في هذا الفن [معرفة كنى المسمين] ممن اشتهر باسمه وله كنية لا يؤمن ان يأتي في بعض الروايات مكنى لئلا يظن انه آخر [و] معرفة [اسماء المكئين] وهو عكس الذي قبله [و] معرفة [من اسمه كنيته] وهو قليل [و] معرفة [من اختلف في كنيته] [و] هم كثيرون ومعرفة [من كثرت كناه] كابن جريح له كنيستان ابو الوليد وابو خالد [و] كثرت [نعوته] والقابه [و] معرفة [من وافقت كنيته] [اسم ابيه] كابي اسحق ابراهيم بن اسحق المدني احد ائمة التابعين وفائدة معرفته نفي الغلط عن نسبه الى ابيه يقال اخبرنا ابن اسحاق فنسب الى التصحيف وان اصواب اخبرنا ابو اسحق [او بالعكس] كاسحق ابن ابي اسحاق السبعي [او] وافقت [كنيته كنية زوجته] كابي ايوب الانصاري وام ايوب صحابي مشهور [او وافق اسم شيخه] اسم ابيه [كأربيع بن انس عن انس هكذا يأتي في الروايات فيظن انه يروي عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد وهو ابو وليس انس شيخ الربيع والده بل ابو بكري وشيخه انصاري وهو انس بن مالك الصحابي المشهور وليس الربيع المذكور من اولاده [و] معرفة [من نسب الى غير ابيه] كالحقداق بن الاسود نسب الى الاسود الزهري لانه تبناه وانما هو الحقداق بن عمرو [و] نسب الى [٥٣] كابن علية وهو اسمعيل بن ابراهيم بن مقسم

احد الثقات وعلية اسم امه اشتهر بها وكان لا يحب ان يقال له
 ابن عليّة ولهذا كان يقول الشافعي اخبرنا اسمعيل الذي يقال له
 ابن عليّة [او] نسب [الى غير ما يسبق الى الفهم] كالحذاء ظاهرة
 انه منسوب الى صداقتها او يدعها وليس كذلك انما كان يجالسه
 فنسب اليهم وكسليمان التميمي لم يكن من بنى التميم والمّن نزل فيهم
 وكذا من نسب الى جده فلا يرمون التباسه بمن وافق اسمه اسمه و
 اسم ابيه اسم الجَد المذكور [او] معرفة [من اتفق اسمه واسم ابيه وجده]
 كالحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب وقد يقع
 اكثر من ذلك وهو من فروع المسلسل وقد يتفق الاسم
 واسم الاب مع اسم الجَد واسم ابيه فصاعدا كابى اليمان الكندي
 وهوزيد بن الحسن بن زيد بن الحسن [او] اتفق اسم الروي و [اسم
 شيخه و شيخه فصاعدا] كعمران عن عمران عن عمران الاول
 يعرف بالقصير والثاني ابو الرجاء العطاردي والثالث ابن حصين
 الحبابي وكسليمان عن سليمان عن سليمان الاول ابن احمد بن
 ايوب الطبراني والثاني ابن احمد الواسطي والثالث ابن عبد الرحمن
 الدمشقي المعروف بابن بنات شرحبيل وقد يقع ذلك للراوى
 و شيخه معا كابى العلاء الهمداني العطار مشهور بالرواية عن ابي
 علي الاعمشاني احواد وكل منهما اسمه الحسن بن احمد بن الحسن بن
 احمد فاتفقا في ذلك وانتروا في الغنية والنسبة الى البلد والصداقة و

صنف فيه ابو موسى المديني جزءا حافلا [و معرفة] من اتفق اسم شيخه [و الراوي عنه] و هو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح و فائدته رفع اللبس عمن يظن ان فيه تكرارا او انقلابا فمن امثاله البخاري روى عن مسلم و روى عنه مسلم فشيخه مسلم بن ابراهيم الغرايدي البصري و الراوي عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح و كذا وقع ذاك لعبد بن حميد ايضا روى عن مسلم بن ابراهيم و روى عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثا بهذه الترجمة بعينها ومنها يحيى بن ابي كثير روى عن هشام و روى عنه هشام فشيخه هشام بن عروة و هو من اقرانه و الراوي عنه هشام بن ابي عبد الله الدستوائي و منها ابن جريج روى عن هشام و روى عنه هشام فالاعلى بن عروة و الادنى ابن يوسف الصنعاني و منها الحكم بن عتيبة روى عن ابن ابي ليلى و روى عنه ابن ابي ليلى فالاعلى عبد الرحمن و الادنى محمد بن عبد الرحمن المذكور و امثله كثيرة [و] من المهم في هذا الفن [معرفة الاسماء المجردة] و قد جمعها جماعة من الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد كابن سعد في الطبقات و ابن ابي خيثمة و البخاري في تاريخهما و ابن ابي حاتم في الجرح و التعديل و منهم من افرد الثقات كالعجاي و ابن حبان و ابن شاهين و منهم من افرد المجروحين كابن عدي و ابن حبان ايضا و منهم من تقييد بكتاب مخصوص كرجال البخاري لابن نصر الكلاباذي و

رجال مسلم لابي بكر بن منجوبة ورجالهما معا لابي الفضل بن طاهر
ورجال ابي داود لابي علي الجبائي وكذا رجال الترمذي ورجال
النسائي لجماعة من المغاربة ورجال الستة الصحيحين وابي داود
والترمذي والنسائي وابن ماجة لعبد الغني المقدسي في كتاب
الكمال ثم هذبة المزني في تهذيب الكمال وقد اخصته وزدت عليه
اشياء كثيرة وسميته تهذيب التهذيب وجاء مع ما اشتمل عليه من
الزيادات قدر ثلث الاصل [و] من المهم ايضا معرفة الاسماء [المفردة]
وقد صنف فيه الحافظ ابو بكر احمد بن هارون البردنجي فذكر اشياء
تعقبوا عليه بعضها من ذلك قوله صغدي بن سنان احد الضعفاء
وهو بضم الصاد المهملة وقد تبدل سينا مهملة وسكون الغين السعجمة
بعدها دال مهملة ثم ياء كياء النسب وهو اسم علم بلفظ النسب و
ليس هو فردا نفى الجرح والتعديل لابن ابي حاتم صغدي الكوفي
وثقه ابن معين وفرق بينه وبين الذي قبله فضعفه وفي تاريخ العقيلي
صغدي ابن عبد الله يروي عن قتادة قال العقيلي حديثه غير محفوظ
انتهى واظنه هو الذي ذكره ابن ابي حاتم واما كون العقيلي ذكره
في الضعفاء فانما هو للحديث الذي ذكره عنه و ليست الآفة منه
بل هي من الراوي عنه عنبسة بن عبد الرحمن والله اعلم ومن
ذلك سند بالمهملة والنون بوزن جعفر وهو مولى زباع الجذامي له صحبة
ورواية والمشهور انه يكنى ابا عبد الله وهو اسم فرد لم يتسم به غيره فيما

فعلم لكن ذكر ابو موسى في الذيل على معرفة الصحابة لابن مودة
 سندر ابو الاسود و روى له حديثا و تُعَقَّب عليه ذاك بانه هو الذي
 ذكره ابن مودة و قد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع الحِمْيَرِي
 في تاريخ الصحابة الذين نزلوا مصر في ترجمة سندر مولى زبدع و قد
 حررت ذاك في كتابي في الصحابة [و] كذا معرفة [الكنى] المجردة و
 المفردة [و] كذا معرفة [الالقاب] وهي تارة تكون بلفظ الاسم و تارة تكون
 بلفظ الكنية و تقع بسبب عاهة او حرفة [و] كذا معرفة [الانساب] وهي
 تارة تقع [الى القبائل] و هو في المتقدمين اكثر بالنسبة الى المتأخرين
 [و] تارة [الى الاوطان] و هذا في المتأخرين اكثر بالنسبة الى
 المتقدمين و النسبة الى الوطن اعم من ان يكون [بلادا] او ضياعا او سكنا او
 مجاورة [و] قد تقع [الى الصنائع] كالخياط [و الحرف] كالبنزاز
 [و يقع فيها الاتفاق و الاشتباه كالاسماء و قد يقع [الانساب] [القبا]
 كخالد بن مخلد القطواني كان كوفيا و يلقب بالقطواني و كان
 يعصب به [و] من المهم ايضا [معرفة اسباب ذلك] الى الالقاب
 و الذسب التي باطنها على خلاف ظاهرها [و] كذا [معرفة الموالى من
 اعلى و من اسفل بالرق او بالهلف] او بالاسلام لان كل ذاك
 يطلق عليه مولى و لا يعرف تمييز ذلك الا بالتنصيص عليه [معرفة و

الاخوة والخواص [وقد صنف فيه القدماء كعلي ابن المديني
 [و] من المهم ايضا [معرفة ادب الشيخ والطالب] ويشتركان في
 تصحيح الذية و التطهير من اعراض الدنيا وتحسين الخلق ويتفرد
 الشيخ بان يسمع اذا احتجج اليه ولا يحدث ببداه فيه اولى منه بل
 يرشد اليه ولا يترك سماع احد اذية فاسدة وان يتطهرو ويجلس
 بوقار ولا يحدث قائما ولا عجلا ولا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك
 وان يمسك عن الحديث اذا خشي التغير او الفساد امراض او
 هرم و اذا اتخذ مجلس الاملاء بان يكون له مستملح يَقْظُ و يتفرد
 الطالب بان يوقر الشيخ ولا يضجرة ويرشد غيره لما سمعه ولا يدع
 الاستفادة لحياء او تكبر و يكتب ما سمعه تاما ويعتني بالتقيد والضبط
 ويذاكر بمحفوظه ليرسخ في ذهنه [و] من المهم معرفة [سن
 التحمل والاداء] و الاصح اعتبار من التحمل بالتمييز هذا في السماع
 وقد جرت عادة المحديثين باحضارهم الاطفال في مجالس الحديث
 و يكتبون لهم انهم حضروا ولا بد في مثل ذلك من اجازة المسمع
 و الاصح في سن الطالب بنفسه ان يتاهل لذلك ويصح تحمل الكافر
 ايضا اذا اداه بعد اسلامه وكذا الفاسق من باب الاولى اذا اداه بعد
 توبته وثبوت عدالته و اما الاداء فقد تقدم انه لا اختصاص له بزمان
 معين بل يقيد بالاحتياج والجاهل لذلك وهو مختلف باختلاف
 الاشخاص وقال ابن خلاد اذا بلغ الخمسين ولا ينكر عليه عند الاربعين

وتعقب بمن حدث قبلها كمالك [و] من المهم معرفة [صفة
 كتابة الحديث] وهوان يكتب مبينا مفسرا ويشكل المشكل
 منه او ينقطه و يكتب الساقط في الحاشية اليمنى مادام في السطر
 بقية والا ففى اليسرى [و] صفة [عرضة] وهو مقابلته مع الشيخ المسمع
 او مع ثقة غيره او مع نفسه شيئا فشيئا [و] صفة [سماعه] بان
 لا يتشاغل بما يخل به من نسخ او حديث او نعت [و] صفة
 [اسماعه] كذاك وان يكون ذاك من اصله الذى سمع فيه او من فرع
 قوبل على اصله فان تعذر فليجبره بالاجازة اما خالف ان خالف [و]
 صفة [الرحلة فيه] حيث يتدى بحديث اهل بلدة فيستوعبه ثم
 يرحل فيحصل فى الرحلة ما ليس عنده و يكون اعتدائه بتكثير
 المسموع اكثر من اعتدائه بتكثير الشيوخ [و] صفة [تصنيفه] وذاك
 اما [على المسانيد] بان يجمع مسند كل صحابي على حدة فان
 شاء رتبها على مواضعهم و ان شاء رتبهم على حروف المعجم وهو اسهل
 تفاولا [او] تصنيفه على [الابواب] الفقهية او غيرها بان يجمع في
 كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا او نفيا و الاولى ان
 يقتصر على ما صح او حسن فان جمع الجميع فليدين على الضعف
 [او] تصنيفه على [العلل] فيذكر المتن وطرقه و بيان اختلاف نقلته
 والاحسن ان يرتبها على الابواب ليسهل تفاولها [او] يجمعه على

[الاطراف] فيذكر طرف الحديث الدال على بغيته ويجمع اسانيد
 اما مستوعبا و اما متقيدا بكتب مخصوصة [و] من المهم
 [معرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي ابي يعلى
 بن الفراء] الحنبلي وهو ابو حفص العكبري وقد ذكر الشيخ تقي الدين
 ابن دقيق العيد ان بعض اهل عصره شرع في جمع ذاك وكانه ما راى
 تصنيف العكبري المذكور [وصنفوا في غالب هذه الانواع] على ما اشرنا
 اليه غالبا [وهى] اى هذه الانواع المذكورة في هذه الخاتمة [نقل
 محض ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل] وحصرها متعسرا [فليراجع]
 لها [مبسوطاتها] ليحصل الوقوف على حقائقها [والله الموفق والهادي
 لا اله الا هو] عليه توكلت و اليه انيب و حسبنا الله ونعم الوكيل
 و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم و صلى الله على سيدنا محمد
 و آله و صحبه و سلم تسليما كثيرا و الحمد لله رب العالمين *

(٣) ن - ابي يعلى الفراء



تم طبع شرح نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر في سبع

خات من شهر ذى القعدة في سنة ثمان وسبعين

بعد الف ومائتين من السنين الهجرية مطابقا

لسبعة ايام مضت من شهر مى في سنة

اثنين وستين بعد الفار ثمان مائة

من الولادة المسيحية *

MEMORANDUM.

A Preface to this book will be published hereafter. With regard to this Edition, I would beg to note that the first half was printed, under the Editorship of the Mawlawis, during my absence in Europe. The subject being new to them, they were not able sometimes to distinguish text from commentary, and some errors were consequently made in fixing the brackets. Nor, from the manner in which this commentary is written, is it always easy to be certain which is text and which commentary, for, commentators on the commentary, themselves, often differ on the point. I have in my possession one copy of the text—a bad one; and though I have waited nearly a year, in the hope of getting a better, I have not succeeded. But, as we have eight or ten copies of the text with commentary, and several copies of commentaries on the commentary, some of which are old and good, we thought it needless to wait any longer. From the best, we have compiled and appended a revised edition of the text, which we think will be found correct.

W. NASSAU LEES.

COLLEGE OF FORT WILLIAM, }
1st December 1862. }

BIBLIOTHECA INDICA;

A

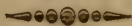
COLLECTION OF ORIENTAL WORKS

PUBLISHED BY

THE

ASIATIC SOCIETY OF BENGAL.

New Series



نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر

THE

NOKHBAT AL-FIKR AND NOZHAT AL-NAZR.

BY

SHAHAB AL-DIN AHMAD IBN HAJAR

AL-'ASQALANI

EDITED BY

CAPT. W. NASSAU LEES, LL. D.

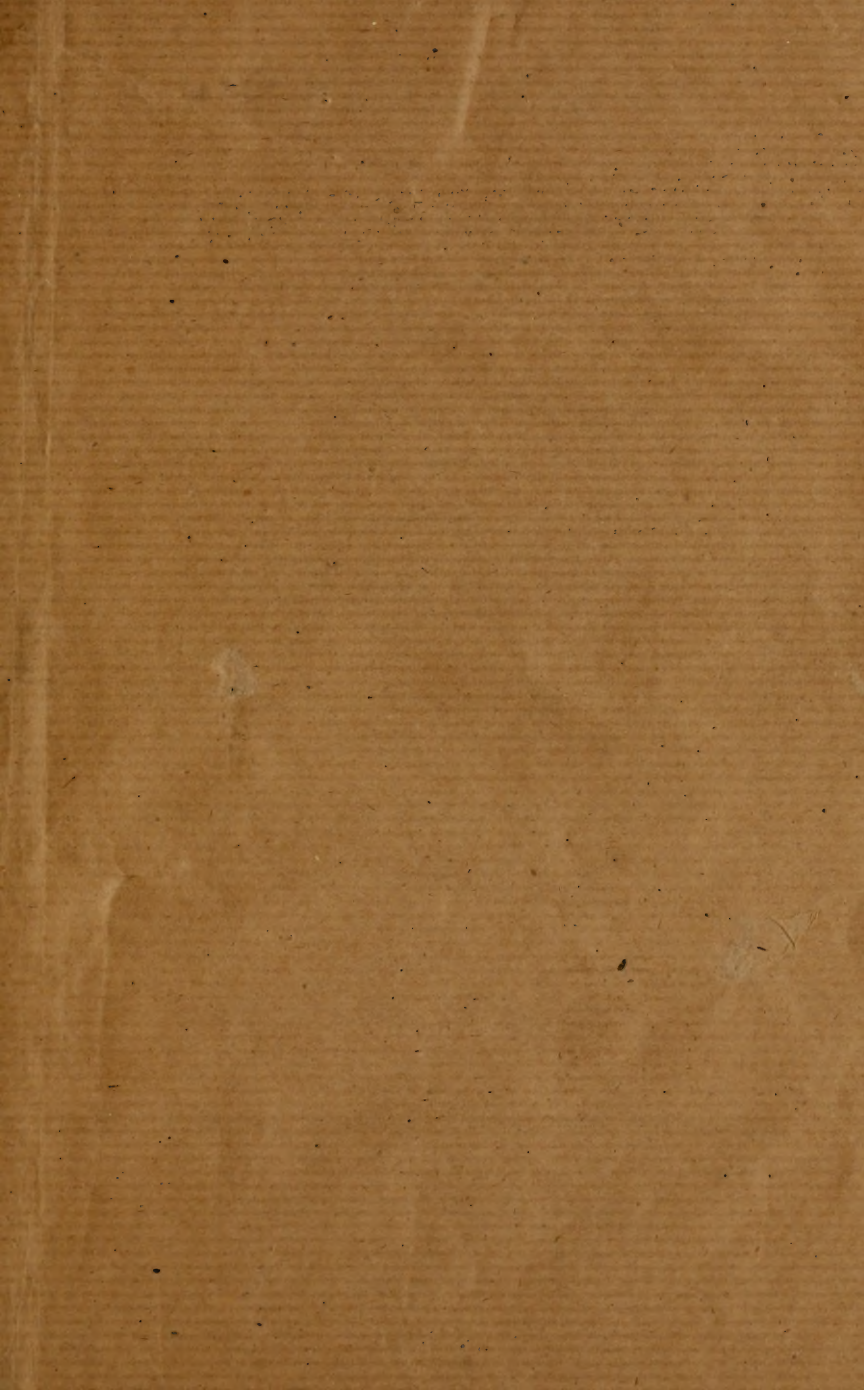
AND

MAWLAWIES 'ABD-AL-HAQQ AND GHOLAM QADIR,

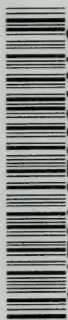
PRINTED AT THE COLLEGE PRESS,

CALCUTTA:

1862.







3 1761 07066441 2

BP
135
.5
I24
1862